التجارة الصحراوية الأفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

د. جاسم محمد شطب العبيدي
جامعة كربلاء / كلية التربية

ملخص البحث

يدور البحث حول تجارة القوافل في الصحراء الأفريقية الكبرى في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وما وقع من تنافس بين الدول الكبرى ،لاسيما بين بريطانيا وفرنسا للإفادة من هذه التجارة وتصريف منتجاتهما الصناعية من خلالها في أفريقيا، لاسيما وأن هاتين الدولتين أصبحتا صناعيتين وتشهدان فائضين صناعيين كبيرين ومن أجل ذلك دخلتا الاستعمار الحديث قبل غيرهما من الدول ، ومن أجل ذلك أيضاً نقلا تنافسهما إلى الصحراء للاستفادة مما تدره من فوائض اقتصادية كبيرة وواعدة، وبما أن الصحراء إلى الجنوب من طرابلس وبرقة من ممتلكات الدولة العثمانية فأنها كانت حاضرة في هذا التنافس بشدة . وانعكست تطورات المسالة الشرقية بحذافيرها على الأحداث في الصحراء بعد أن احتلت فرنسا الجزائر في عام 1830 وصارت تعمل على تحويل خطوط سير هذه التجارة من الصحراء الطرابلسية البرقاوية(ليبيا) إلى صحراء ومدن الجزائر وتونس فيما بعد.

بيد أن بريطانيا دخلت هذه المنطقة قبل غيرها تحت واجهة محاربة القرصنة البحرية واسترقاق المسيحيين من قبل بحرية دول شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط ، لاسيما بحرية ولاية طرابلس ، ومحاربة تجارة الرقيق وهي البند الأهم ومصدر الأرباح الأوضح في هذه التجارة ، وعملت من أجل ذلك بجد ونشاط لإحلال تجارة السلع الصناعية محلها واعتمدت في تنافسها مع فرنسا على علاقتها الطيبة مع الدولة العثمانية ، التي كانت سمة بارزة من سمات سياستها الخارجية طيلة القرن التاسع عشر، قبل أن تؤدي دول أخرى أدوارها في هذه المسألة مثل إيطاليا القريبة وألمانيا ،بعد عام 1870. لذا حرصت بريطانيا على إرسال مجموعة المبعوثين إلى الصحراء على شكل سياح ومكتشفين لتنفيذ سياستها الهادئة بمتابعة هذه التجارة والقضاء عليها بالضغط على الدولة العثمانية وإجبارها على إصدار مراسيم همايونية بمنعها ، ومتابعة تنفيذها بعد إصدارها . وأخيراً أفلت هذه التجارة وأصبحت تجارة الرقيق ذكرى من الماضي بعد تقاسمت الدول الاستعمارية الصحراء الكبرى ودخلت وسائل المواصلات الحديثة لتحل محل الجمال .

Abstract of the Research

The African Sahara Trade and Eastern Question

This research will cover several aspects about caravan trade throw the African desert in nineteenth century and early of twentieth century rivalry took place between a great states particularly France and Britain to utilization from this trade to marketing its artificial products in Africa, specifically the tow states became Industrial states and with a great abundant industrial production, and for this the tow states entered the neocolonialism before anther states, and for this too conveyance their rivalry to desert to utilizing from the great promising economic advantage witch it, and 1n view of the fact that, the desert in south of Tripoli and Cyrenaica possessions Ottoman empire, which was strong present in this competition . The eastern issue promote the events into desert when France occupied Algeria in 1830.France tries to transfer the lines of the t trade from (Libyan) desert to Algerian desert and town and Tunisian after France occupation it.

British interned this area under subject of prevention navy piracy and enslavement of the Christians, that the state of north Africa which lay on the bank of Mediterranean did it, particularly the navy of Tripoli, and prevent slave trade which was important clause provenance of interest of this trade .they did that consistency to replace the trade of industrial articles instead of it ,and intend in its rivalry with France on its good relationships with Ottoman Empire, which was prominent mark of its foreign policy during the nineteenth century ,before that anther states ,as the near Italy and Germany take their role in this area after 1870 , when send their deputies to the desert as the form of tourists and discoveries ,to carry their quit policy with observation this trade and annihilation ,to encounter Ottoman Empire to form Emperor(Hmayonian) decree to prevent it and pursuing its execution. Lately- the Sahara trade became form memory- after that the imperialism state share the large African desert and used the modern transportations instead of camels .

المقـــدمــــة

كانت ممتلكات الدولة العثمانية(الرجل المريض)محط أنظار الدول الصناعية الاستعمارية منذ زمن بعيد ، وهي ما أصطلح تسميتها بالمسألة الشرقية ،التي هي في حقيقة الأمر معضلة تقسيم هذه الممتلكات بين الدول الطامعة بها، لذا فهي مسألة خلاف غربي غربي بشأن قضية شرقية . وكانت هذه الدول لا تعدم الوسيلة من أجل التدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية , مثل مساندة حقوق الشعوب في الانفصال عنها ، ورعاية حقوق المسيحيين فيها , أو المطالبة بحق المرور الحر في المضايق المائية التركية , أو متابعة الإصلاحات الإدارية والسياسية والاجتماعية ، أو مراقبة تحريم تجارة الرقيق فيها وغير ذلك من المبررات .

وكانت تجارة الصحراء وما يرتبط بها من أنشطة أخرى وما كان ينتج عنها من عوائد اقتصادية ضخمة للحكومة العثمانية والحكومات المحلية على جانبي الصحراء الكبرى وما لها من تأثير على النشاط التجاري والاقتصادي في البحر المتوسط ، مثار أطماع الدول الأوربية الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وهولندا، وألمانيا وايطاليا بعد إتمام وحدتهما . وتصرفت الدولتان الأوليتان بطريقتين مختلفتين في تعاملهما مع هذه التجارة تبعاً للتطورات الموضوعية والخارجية في كل منهما ، ذلك ان فرنسا كانت شريكاً تجارياً للدولة العثمانية منذ ان منحها السلطان العثماني سليمان المشرع حق المتاجرة والعمل في أرجاء الدولة في أوائل شباط (فبراير)1536، أو ما عرف فيما بعد بمعاهدة الامتيازات الأجنبية . لذا عمل الفرنسيون على الإفادة من تجارة الصحراء التي كانت تنتهي في موانئ الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط مثل الإسكندرية وموانئ إيالة طرابلس وتونس والجزائر، بتشغيل سفنهم في نقل البضائع والسلع من هذه الموانئ الى مناطق التوزيع . وأثار نشاطهم هذا حسد البريطانيين الذين كانوا الأعلى كعباً في التطور الملاحي والثورة الصناعية وبالتالي الأعلى كعبا في الاستعمار الحديث المرتبط بالثورة الصناعية ، لذا نرى أن التنافس كان على أشده بين هاتين الدولتين في الهيمنة على هذه التجارة ، بين بريطانيا التي ترى في نفسها الدولة الصناعية التجارية الأولى في العالم و فرنسا التي أصبحت موجودة في الإقليم بعد لاحتلالها للجزائر عام 1830.

لقد كان القرن التاسع عشر أزهى القرون التي مرت بها التجارة الصحراوية الأفريقية بسبب زيادة الطلب على المواد الداخلة فيها على جانبي الصحراء بما فيها الرقيق بعد الإقلاع عنها على جانبي الأطلسي ، ودخول النقود بشكل فاعل في التبادل التجاري بدل المقايضة ، تلك الوسيلة غير الدقيقة للتبادل التجاري . أما نهاية الموضوع هو بنهاية هذه التجارة بتطور طرق المواصلات الحديثة في مطلع القرن العشرين واقتطاع ولايتي طرابلس وبرقة العثمانيتين من قبل إيطاليا في عام 1911، بدعوى محاربة تجارة الرقيق أيضاً وفرض الحضارة على شعب الصحراء.

أن موضوعاً بهذا التشعب حرياً به أن يكون محط اهتمام عدد كبير من الدوائر الدبلوماسية كالبريطانية والفرنسية والمدن الإيطالية قبل الإتحاد،كما كان محط اهتمام عدد من السياح والمراقبين والمستكفين الذين كتبوا مشاهداتهم عن تجارة الصحراء وأعداد الرقيق فيها وأسعارهم ومعاملتهم وأحوالهم ، ضمن ما كتبوه عن الصحراء وسكانها ، ومن أبرز هؤلاء جون فرنسيس لايون في كتابه "قصة أسفار في شمال أفريقيا" وجيمس ريتشاردسون في كتابه "ترحال في الصحراء" ، وشارل فيرود " الحوليات الليبية" وهي بمجموعها مترجمة إلى اللغة العربية وغيرها ، فضلاً عن كم كبير من الوثائق العثمانية التي تناولت مختلف الموضوعات في ولاية طرابلس وبرقة وهي بمجوعها مترجمة إلى اللغة العربية الكتب.ويبدو أن اهتمام الدارسين العرب بهذا الموضوع لا يتناسب مع أهميته فقد سبقهم إليه عدد من الدارسين لاسيما الإيطاليين والروس وغيرهم . وتبقى الدراسات العربية قاصرة وقليلة النفع وبعيدة جداً عن الحيادية لاسيما عند تناولهم موضوع تجارة الرقيق فهم يحاولون دائماً إغفال الموضوع أو المرور عليه مرور الكرام ، وأني لأرجو أن أكون قد وفيت الموضوع حقه في هذا البحث ، وهو حلقة في سلسة من البحوث التي سأتناول فيها موضوع الصحراء الكبرى بمختلف جوانبها .

التجارة الصحراوية الأفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

أثارت تجارة الصحراء وما صاحبها من عوائد اقتصادية ضخمة وما رافقها من أنشطة شملت حوض البحر المتوسط ، كانت لقرون طويلة حكراً على الممالك على جانبي الصحراء ، حسد الدول الأوربية المتنافسة فيما بينها لاسيما فرنسا الشريك التجاري للدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر بحكم معاهدة الامتيازات الأجنبية بين الطرفين(1)، وبريطانيا الدولة الصناعية التجارية الاستعمارية الأولى في العالم ،ودويلات المدن الإيطالية مثل فلورنسا وتوسكانيا ولوفورنو والبندقية ونابولي وغيرها الشريك التجاري لممالك شمال أفريقيا بحكم الواقع الجغرافي . فقد كتب قنصل إنكلترا في طرابلس بمرارة في أيلول(سبتمبر) 1741 ملاحظات شاهد عيان ، "توجد الآن أكثر من عشرين سفينة فرنسية في الميناء [طرابلس]... وكلها مؤجرة إيجاراً مجزياً"(2).وكتب دي لانسي المقيم الفرنسي في طرابلس في آذار (مارس) 1771،"في زمن الازدهار كانت ثمانون سفينة مستعملة بربح في طرابلس،أما اليوم فنتمنى أن تعود إلى عدد خمسين "(3) .

وكان التجار الأوربيون يتطلعون بطمع إلى المشاركة في التجارة الصحراوية نفسها وعدم الاكتفاء بالمشاركة بالنقل البحري وحسب . وفي ذلك كتب لومير القنصل الفرنسي في طرابلس في 8 آذار (مارس)1705 " ستعود التجارة مع فزان ...وسأحافظ على الاشتراك بها بالاقتراض من صهري حتى حد أربعمائة قطعة قماش في السنة من صنع مصانع العجزة في مرسيليا، لأنه يمنع خروج النقود من فرنسا [المرحلة المركنتلية]... ولولا تبدل الحكومات المستمر في هذا البلد لأمكن أن يشهد تجارة نشطة ، فضلا عن الأقمشة تباع هنا كميات من القطن والورق والقرنفل والمرجان مقابل عبيداً من الجنسين والسنا والتبر"(4). وكتب فريزر قنصل بريطانيا في طرابلس في 24آب (أغسطس)1767"ما هي الحصة التي يمكن للبريطانيين القيام بها عند إنشاء وكالة في طرابلس؟

وليس ممكناً للمسيحيين مزاولة تجارة الرقيق في البحر المتوسط بسبب القانون المحمدي ، لهذا فإن الربح الذي يمكن الحصول عليه هو تأجير سفننا للمغاربة لنقل بضائعهم"[5].
ولم تكن الشكوى مقتصرة على البريطانيين ، بل كان الفرنسيون يشكون من منافسة الشعوب الأخرى في التجارة الصحراوية "كانت ايطاليا والمشرق تزود [طرابلس]بسلع الرفاهية ، مقابل الصوف وريش النعام والسنا والتبر والعبيد وأشياء أخرى...وتزود لوفورنو شمال أفريقيا بأقمشة خشنة جداً تستخدم لملابس الخدم والعبيد وتذهب كميات كبيرة منها إلى مملكة فزان وأغادس وبلدان داخلية ...أن لوفورنو هي الشريك الأول لطرابلس في مجال التجارة التي كلها بأيدي اليهود "على حد تعبير فاليير Valieer قنصل فرنسا في طرابلس في 30 كانون الأول (ديسمبر)1785[6] .كان هذا شكلا من أشكال التنافس الدولي للاستحواذ على المنافع الكبيرة التي توفرها تجارة الصحراء للمشتغلين بها ، إلا أن ما جاء به القرن التاسع عشر من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية هائلة أحدثتها الثورة الصناعية ، انعكست بعمق في العلاقات بين الأمم وفي طليعتها بريطانيا التي شهدت ولادة هذه الثورة ، وهي ومنذ مغيب القرن الثامن عشر عندما تصدت لنابليون في مصر بين 1798-1801 ،طرف فاعل من أطراف المسألة الشرقية [7] .
دخل البريطانيون إلى أقاليم الدولة العثمانية تحت واجهات مختلفة ، منها محاربة تجارة الرقيق في الأقاليم الصحراوية ، والقرصنة العربية في البحر المتوسط والبحر العربي والخليج العربي في القرن التاسع عشر. وقضية محاربة تجارة الرقيق هي مسألة شرقية وغربية في آن واحد ، ذات ارتباط وثيق بتجارة الصحراء أو بجزء منها [8] .ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تعالت الأصوات الأوربية المطالبة بإلغاء تجارة الرق ، ربما كان ذلك بتأثير الثورة الفرنسية ، إذ أثارت الإبادة الجماعية التي تعرضت لها القارة السمراء استياء واستنكار أعداد من قادة الفكر و حملة المبادئ الإنسانية ومن بينهم فولتير ، وفي عام 1794 أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية تشريعاً نص على إلغاء تجارة الرقيق ، سرعان ما ألغاه نابليون بشراء العبيد من السوق المصرية لرفد جيشه في مصر[9]. إلا أن من الثابت أن بريطانيا هي أول من اضطلع بهذا العبء الإنساني دون غيرها من الأمم ، ففي 23ايار(مايو)1806 أصدرت الحكومة البريطانية أمراً ملكياً لوضع حد لأعمال النخاسة ، التي كان يقوم بها بريطانيون ، قبل ان يصبح منع الاسترقاق هدفاً أممياً ويدرج ضمن مقررات مؤتمر فيينا في عام 1815 ، وقبل ان تلزم بريطانيا الدول المشتركة فيه بتوحيد جهودها لإلغاء"تجارة بغيضة تدينها بشدة قوانين الدين والطبيعة "[10] . وبذلك كسبت الأمة البريطانية بهذا الانجاز شرفاً لا يدانيه شرف .
أن من المناسب القول أن الإجراء البريطاني بمحاربة تجارة الرقيق حتمته عوامل داخلية وخارجية افرزها تطور المجتمع البريطاني ، منها انهيار وتلاشي نظم العصور الوسطى الإقطاعية وانتقاله إلى المراحل الرأسمالية في وقت مبكر ، وتحول الأرياف إلى مراعي لتربية الأغنام من أجل أصوافها لإمداد الصناعة البيتية بالمادة الأولية فيما صار يعرف بحركة التسييج ، التي رافقها نزوح هائل للفلاحين الأقنان الذين انتفت الحاجة إليهم في الأرياف إلى أطراف المدن وتحولهم إلى أيادي عاملة رخيصة ، وربما كان البعض منهم في حالة بطالة . لذا كانت بريطانيا تعاني من وفرة سكانية سهلت عليها استيطان أمريكا الشمالية واستراليا اللتين أصبحتا الملاذ المناسب للأعداد المتزايدة من النازحين من الأرياف[11]. بينما كانت الحاجة إلى السكان قاسماً مشتركًا بين كل من الولايات المتحدة بعد استقلالها وفرنسا والبرتغال وربما هولندا واسبانيا لاستيطان مستعمراتها . ويمكن القول ان التشريع البريطاني حمل في طياته توجيه ضربة لمصالح هذه الدول ، لاسيما للولايات المتحدة التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عنوة . ولم تلتزم بقرار الحظر من مجموع الدول الثمان التي وقعت على ملحق معاهدة فيينا في حزيران (يونيو) 1815الا تلك الدول التي ليست لها مستعمرات وليست بحاجة الى الرقيق ، كالسويد والنمسا وروسيا ، وظلت هذه التجارة الممسوخة تمارس في الخفاء على نطاق واسع[12] . وعلى الرغم من الإخلاص الذي رافق دعوات القضاء على تجارة الرقيق، إلا أنها لا تخلو من أهداف بريطانية خالصة ، منها :أنها كانت تهدف إلى إحلال منتجاتها وسلعها الصناعية محلها أينما وجدت ذلك ملائماً ، والذي ربما يمكنها من استعمار الأقاليم التي تقع في دائرة نفوذها التجاري ، عندها ستكون أحوج إلى بقاء القوى العاملة في أفريقيا ذاتها[13] .
هيأت هذه الخيارات لبريطانيا شرعية التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت واجهة محاربة الرقيق بكونها الدولة التي تمتلك الأسطول الأقوى في العالم ، وبالتالي فأنها الدولة المهيأة لمتابعة مسألة التحريم وفرضها بالقوة على الدول الأخرى إذا استلزم الأمر ، كما فعلت مع البرازيل عندما فرضت عليها المصادقة على معاهدة تحريم تجارة الرقيق في عام 1826 [14] . وتهيأ لها أيضاً حق إيقاف سفن الدول وتفتيشها بذريعة البحث عن الرقيق ومتابعة تحريم المتاجرة بهم،وهو حق مكن بريطانيا من أحكام سيطرتها على البحار في ذروة المنافسة الاستعمارية بين الدول.
في عام 1814أقرمؤتمرفيينا لبريطانيا امتلاكها لجزيرة مالطا ذات الموقع المتميز قبالة الشاطئ الشمالي لأفريقيا ،وفي الوقت نفسه تلقت تكليفاً من الدول المؤتمرة بأن يفرض الأسطول البريطاني هيمنته على البحر المتوسط ومراقبة بلدان شمال أفريقيا ، وان يمنع بالقوة استرقاق المسيحيين والقضاء على القرصنة التي لم تعد ملائمة لتوجهات الدول المحيطة به [البحر] اقتصادياً وسياسياً. لذا ألزم اللورد اكسماوث Lord Exmouth الباي التونسي في 17نيسان(ابريل)1816التعامل مع أسرى القرصنة الأوربيين على أنهم أسرى حرب وليسوا رقيقاً[15]. كما ألزم يوسف باشا القرمانلي في 27من الشهر ذاته 1816بتوقيع تصريح مماثل لما فرضه على الباي التونسي ، وإطلاق سراح خمسمائة وتسعين أسيراً أوربياً [16] .وفرض على الداي الجزائري أمراً مشابهاً لما فرضه على الآخرين في 22آب (أغسطس) من العام ذاته . وبناءً عليه صدر عن مؤتمر أكس لاشابل في عام 1819بيان بأنه لم يعد الأسرى الأوربيون يعاملون معاملة العبيد بل أسرى حرب[17].ويبدو أن حكومة طرابلس لم تلتزم التزاما صارماً بهذا التعهد وتكرر بعد ذلك استرقاق المسيحيين ، ولم تجد وساطة الباب العالي نفعاً لإطلاق سراح سفينة ألمانية تابعة لميناء هامبورغ ، قبل أن يستوفي الباشا الذي كان دائم الحاجة للأموال ، ما يقابل ذلك [18]. ولم يرتدع عن ممارسة القرصنة قبل تعيين جورج وارنغتون George Warrington قنصلاً عاماً للحكومة البريطانية في طرابلس في عام 1814.

اتصف جورج وارنغتون بحنكته وحسن تصرفاته وكياسته ، مما جعله محط ثقة والي طرابلس وبعض الدول الأخرى التي أصبح يمثلها في هذه الولاية مثل مملكة الصقليتين وسردينيا والبرتغال وهولندا[19]. وكان تعيينه نقطة تحول في السياسة الخارجية البريطانية إزاء طرابلس ، المدينة الشديدة الأهمية في نهاية أحد أهم الطرق الصحراوية وأكثرها فاعليةً وريعاً اقتصادياً ، وبقي يمسك بخيوط السياسة في هذا الطرف من الدولة العثمانية لما يربو على ثلاثين عاما في ظل "الصداقة الوفية والتجارة الحرة"[20].
كما لفت نظر حكومته إلى أهمية هذه المدينة بكونها عقدة تجارة الصحراء ومفتاح أفريقيا القريب، التي يمكن أن تصبح أهم مرتكزات السياسة البريطانية في محاربة تجارة الرقيق وإحلال تجارة السلع والبضائع الصناعية بدلها،وضمان التوسع البريطاني في أقاليم جنوب الصحراء من خلالها ، لذا كتب إلى حكومته في مالطة ، "إني لأتساءل إلى متى ستسمح بريطانيا بهذه التجارة[؟]" [21] . كما نجح وارنغتون في إدارة صراع بلاده الاستعماري ضد فرنسا الصناعية، التي كانت في هذه الفترة تسعى وبشكل حثيث إلى تثبيت أقدامها في أقاليم جنوب الصحراء، بتوطيد علاقته بيوسف باشا القرمانلي الذي كان يعتقد ، ولعله على حق، بقدرة الحكومة البريطانية على تزويده بالأموال مقابل دعمه لمخططاتها في الصحراء والأقاليم الواقعة إلى الجنوب منها [22] .
وتأكيداً لأهمية المنطقة أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية British Ministry of Colonies بتدبير من وارنغتون أول بعثة علمية استطلاعية في الصحراء الكبرى تحت واجهة سبر السبل للحد من تجارة الرقيق الصحراوية في عام 1818بقيادة الطبيب ريتشي Ritchie بصحبة آخرين أبرزهم الرحالة جون فرنسيس ليون Captain G.F.Lyon الكابتن في الأسطول الملكي البريطاني ، الذي خلد هذه الرحلة بكتابه "قصة أسفار في شمال أفريقيا ؛ Narrative of Travels in Northern Africa " ، على الرغم من وفاة السيد ريتشي في هذه الرحلة ، التي لم يتجاوز فيها مدينة مرزق. الكتاب الذي وصف فيه مشاهداته للمناطق التي مر فيها ، ضمنها كثيرا من المشاهد الاجتماعية للحياة في ايالة طرابلس ، مع وصف فريد للكيفية التي كانت تتم فيها تجارة الرقيق الصحراوية . ولا يقلل من أهمية الكتاب في إعطاء صورة لما كانت عليه الحياة في الصحراء الكبرى في نظر الرواد الغربيين ، اعتماده في سرد بعض المعطيات المتعلقة بهذه التجارة على السماع الذي لا يخلو من مبالغة[23].
وواصل وارنغتون بدأب تنفيذ سياسة حكومته الرامية إلى القضاء على تجارة الرقيق باستغلال العواطف الإنسانية لبعض المحيطين بباشا طرابلس،لاسيما وزيره حسونة الدغيس الذي ساند القنصل بالضغط على الباشا لاستصدار قانون يقضي بعدم إرسال الجيش للقبض على الأفارقة جنوب الصحراء واسترقاقهم ، وعدم السماح لسفن حمل الرقيق(الزناجات) بالرسو في ميناء طرابلس، وتصفية هذه التجارة في أراضي الولاية في مدى عشر سنوات ، مقابل تعويض مالي يتراوح بين ثلاثين ألف وستين ألف جنيه سنوياً، ابتداءً من عام 1823 ،عن الخسائر التي يمكن أن تنجم عن انقطاع هذه التجارة ، وتشجيع الباشا على رفع التعريفة الجمركية من 3% إلى 6% على البضائع والسلع الداخلة في التبادل التجاري الذاهبة والقادمة إلى الولاية [24] . إلا أن الحكومة البريطانية ، وانطلاقًا من اعتقادها بعدم قدرة الباشا أو رغبته في إنهاء هذه التجارة المتأصلة الشديدة الأهمية في اقتصاديات الولاية ، وتساوقًا مع رغبتها في عدم الاصطدام بالدولة العثمانية وفرنسا من أجل الحد من تجارة الرقيق في هذا الوقت ، رفضت تنفيذ هذا العرض واسقط بيد الباشا ومن ورائه القنصل [25].
وكانت هذه البعثات طلائع استكشافية ومقدمات لتوجهات الدول الاستعمارية دونما استثناء ، فضلا عن مهامها العلمية ، وفي أعوام 1822-1824جهزت" الجمعية الأفريقية البريطانية "بعثة مؤلفة من والتر أودني Walter Oadnyiوهو جراح وعالم نبات ، والكابتن هيو كلابرتون HughClapperton، والميجور ديكسون دينهام Dixon Denham، للسفر إلى أفريقيا جنوب الصحراء ، وأمنت الحكومة عودتهم سالمين إلى أوربا بخمسة آلاف جنيه دفعت إلى باشا طرابلس . وكان وصولهم سالمين إلى بحيرة تشاد باجتياز الصحراء ، حدثاً غير مسبوق ، إلا أن ذلك لم ينسهما ما قدما من أجله ، وهو تمثيل المصالح التجارية البريطانية في دول حوض بحيرة تشاد ، وكانوا ينقلون معهم أينما حلوا نماذج من البضائع الصناعية البريطانية وتقديمهم معلومات عن التجارة والأسعار. وأصدر دنهام وكلابرتون في لندن في 1826 خلاصة هذه الرحلة في كتاب بعنوان" Narrative and Discoveries" in Northern and Central Africa[26].
ولم تكن طرق الصحراء وما تكتنفها من تجارة بعيدة عن أطماع الفرنسيين الذين لم يخفوا اهتمامهم بإيالة ومدينة طرابلس بكونها الطريق الأقصر بين بلدان أوربا وأقاليم ما وراء الصحراء . وعلى الرغم من مقاومة قنصل بريطانيا العام وارنغتون وتصديه للنفوذ الفرنسي ، إلا أن الرحالة والبعثات الاستكشافية الفرنسية تحركت من طرابلس وبنغازي والإسكندرية والقاهرة لدراسة مراكز التجارة الصحراوية الغامضة في فزان . وفي تشرين الثاني (نوفمبر)1824 ابتدأ جان ديمون باكوJean Daimoun Bacouet رحلته من الإسكندرية مبعوثاً من "الجمعية الجغرافية الفرنسية " عن طريق السلوم إلى درنة ومنها إلى أجدابيا ثم إلى الجنوب حيث أوجلة وجالو ومنها إلى الإسكندرية عن طريق واحة سيوه [27] .
وفي عام 1825، وبعد الانجاز الكبير الذي حققته بعثة دنهام وكلابرتون Clapperton &DenhamEnvoy، جهزت الحكومة البريطانية بعثة جديدة برئاسة الكسندر غوردن لاينغ Alexader G. Laing Denham القريب من وارنغتون وبتدبير منه للوصول إلى تمبكتو عن طريق طرابلس إلى شمال فزان ثم إلى غدامس ومنها إلى عين صالح ثم تمبكتو. ولم يكن لاينغ موفقاً في رحلته إذ تعرض إلى معوقات كثيرة منها مرض الدوسنتاريا وهجمات طوارق الهقار التي خرج منها بفقد إحدى ذراعيه ، ورغم ذلك بلغ مدينة تمبكتو ، ولكنه قتل على ضفاف نهر النيجر وفقدت أوراقه في 1826، وتحول مصرعه إلى مناسبة صراع دبلوماسي حاد بين وارنغتون ويوسف باشا الذي أتهم بأن إهماله كان سبباً في مصرع لاينغ . وامتد الاتهام في مقتله إلى روسو قنصل فرنسا في طرابلس بالتواطؤ مع حسونة الدغيس وزير خارجية حكومة ولاية طرابلس. وفي نهاية هذا الشوط تمكن وارنغتون من تصفية حساباته مع كل من حسونة الدغيس وروسو الذي طرده من طرابلس إلى تونس،هرب حسونة الدغيس إلى خارج الولاية [28].
أن انتصار وارنغتون المدوي لم يجبر الفرنسيين على إلقاء سلاحهم في صراعهم مع بريطانيا من أجل تأكيد وجودهم في طرابلس. وفي 11آب (أغسطس)1830 أي بعد مرور أكثر من شهر على نزولهم في الجزائر، أجبر الأميرال روزاميل Rosamel قائد

الأسطول الفرنسي يوسف باشا على توقيع اتفاق لم يكن في صالحه البتة تعهد فيه الأخير بالإقلاع عن القرصنة وفتح موانئ الإيالة أمام سفن الدول الأوربية ، وحق هذه الدول بتعيين ممثليها التجاريين في مدنها وممارسة التجارة فيها ، شريطة أن تدفع التعريفة الجمركية . كما أجبر روزاميل الباشا على تقديم اعتذاره للحكومة الفرنسية عن طرد روسو من طرابلس ، وألزمه بدفع تكاليف الأسطول البالغة 800الف فرنك(29) . كانت هذه المعاهد ه انتصاراً ردت به الحكومة الفرنسية على هزيمة روسو أمام وارنغتون وخروجه من طرابلس، لذا هم الأخير بإنزال علم بلاده من على دار القنصلية ومغادرة طرابلس بعد استبدال روسو بشويبل Schwebel الأكثر اتزاناً وهدوءاً، لولا تدخل الحكومة البريطانية التي أشارت عليه بإرجاع العلم إلى محله وعدم تحميل يوسف باشا دم لاينغ ، وعدم الانسحاب من المنازلة في الوقت غير المناسب (30).

ويبدو أن مناهضة القرصنة إحدى وسائل الدول الأوربية للتدخل في شؤون الإيالة ،شانها في ذلك شان بريطانيا التي اتخذت من مناهضة تجارة الرقيق للتدخل في شؤون أقاليم الدولة العثمانية الداخلية ، وهو مبدأ كان يتناقض مع سياستها التي سارت عليها طيلة القرن التاسع عشر الرامية إلى الحفاظ على أقاليم هذه الدولة ، ذلك أن حرمان هذه الأقاليم من العائدات الاقتصادية الضخمة المتأتية عنهما ، دون تعويض معقول سيلحق بالغ الأذى بها ، لاسيما بإيالة طرابلس(31) . لذا رأت في تأسيس" جمعية إنهاء تجارة الرقيق ونشر الثقافة في أفريقيا"في 1839 في لندن محاولة منها لتشجيع التجارة الحرة بتصدير البضائع والسلع والمواد الأولية لتغطية أسعار البضائع والسلع الصناعية بدلاً عن الرقيق وإشراك الحكام المحليين في ذلك(32).

وكان احتلال فرنسا للجزائر في تموز(يوليو) 1830 قد فتح المسألة الشرقية على مصراعيها وحمل في طياته تحديا للسياسة البريطانية القائمة على أساس إغلاق الدولة العثمانية أمام محاولات الدول لاقتسام ممتلكاتها. وعدت فرنسا أن سياسة بريطانيا المناهضة لتجارة الرقيق وفرضها عدد الاتفاقيات لتأكيد ذلك ، افتئات على حقها في جلب الرقيق إلى مستعمراتها تحت شعار"نظام التعاقد الحر" أو"استخدام المهاجرين الأحرار"(33) . ولم تقدم بريطانيا الدعم الذي طلبه الفرنسيون في حربهم ضد عبد القادر الجزائري في عام 1840، وكانت تنظر بقلق إلى النشاط العسكري الفرنسي في جنوب الجزائر لأنه سيجعلهم على مقربة من غدامس وغات وما يتبعه من التحكم بطرق التجارة الصحراوية ، ولم يتغير الموقف البريطاني إلا بعد أن أصبحت حرب القرم مع روسيا القيصرية من أجل سلامة الدولة العثمانية تلوح في الأفق(34) .

كان وارنغتون قنصلا فاعلا في ايالة طرابلس وموضع ثقة وزير خارجية بلاده , الذي فوضه استخدام كافة الصلاحيات لتنفيذ سياستها القائمة على مناهضة النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية , لاسيما في ولاية طرابلس وتوابعها وامتداداتها الصحراوية ، ومراقبة تنفيذ سياسة مناهضة تجارة الرقيق وتشجيع التجارة الاعتيادية التي يمكن أن تعوض النخبة في هذه الولاية عن العوائد الضخمة التي تدرها هذه التجارة التعسة . واستخدم الضغط السياسي على والي طرابلس بتهديده بدعم خصمه عبد الجليل سيف النصر لدى الباب العالي في مطالبه بحكم فزان ، إذا ما وافق الأخير على منع مرور الرقيق الوافد إلى طرابلس عبر فزان، وهو المتهم من قبل أعدائه بأنه قاطع طريق وليس ثائراً، إذ أشيع عن مصادرته لثلاث قوافل كبيرة قادمة من كانم وكوار تضم فضلا عن البضائع، ستمائة من الرقيق (35) . ويبدو ذلك محض اتهام بل أن مناهضة عبد الجليل لتجارة الرقيق كانت من أسباب ازدياد نقمة الوالي علي عشقر الذي كان هو نفسه متورطاً بها(36) .

إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو اقتراح وارنغتون على حكومته تعيين عدد من المراقبين في المدن والمراكز على طرق التجارة الصحراوية كنواب له، وموافقة الحكومة البريطانية على تسميته اليهودي الايطالي المولد غاغليوفي Gagilioffi ليكون نائباً له في مرزق ؛ المركز الأهم لتجارة القوافل في عموم الصحراء الكبرى(37) . ولم يصادق الباب العالي على هذا التعيين إلا بعد سحق انتفاضة عبد الجليل سيف النصر وسحب الوالي علي عشقر إلى اسطنبول في عام 1842 ، ربما بتدبير من وارنغتون للكراهية المستحكمة بين الوالي والقنصل ونائبه لاتهامهما له ، ويبدو أنهما على حق، بممارسة تجارة الرقيق ، واتهامه لهما بعلاقتهما الطيبة بعبد الجليل ، الذي كان في حقيقة الأمر لا يركن بثقته لأحد (38) . وعلى أية حال فقد وصل غاغليوفي إلى مرزق في صباح 29اذار (مارس)1843 واحتفل به كأول نائب لقنصل بريطانيا في هذه المدينة الصحراوية ، وسجل حضوره المتميز حتى قبل بلوغه مقر عمله في هذه المدينة بالتصدي لإحدى غارات صيد الرقيق (الرزية) التي كان حاكم فزان يزمع شنها على البلدان المجاورة (39) ، وساعد على تنشيط التجارة الصحراوية بعد الأضرار الجسيمة التي ألحقها بها عبد الجليل سيف النصر في محاولته الجادة ؛عزل مدينة طرابلس بتحويل التجارة القادمة إليها والصادرة منها إلى الشرق حيث القاهرة والإسكندرية وإلى الغرب إلى ورقلة وقسنطينة(40).

استقطب النشاط الفرنسي في جنوب الجزائر في أربعينيات القرن التاسع عشر اهتمام وارنغتون الذي أمن مراقبة بريطانية فاعلة في فزان، ذلك النشاط القريب من غدامس ومناطق التخوم الغربية لولاية طرابلس ، والذي أدى إلى تحول طرق التجارة بعيدا إلى تافيلالت في الغرب وإلى غدامس في الشرق. لذا انصبت جهودهم بعد ذلك إلى إصلاح ما خربوه وإعادة طرق التجارة إلى مراكز ورقلة وعين صالح إلى سابق عهدها، بتأمين التجارة على هذه الطرق والتفكير بشكل جدي بربط جنوب الجزائر بأقاليم السودان بوسائل مواصلات حديثة (السكك الحديدية)(41) .لاسيما وان السلطات الفرنسية في الجزائر كانت ترقب بحسد تطور التجارة السودانية مع طرابلس عبر غدامس وفزان ، مقارنتها بالتجارة في بلاد الجزائر التي مازالت تعاني في هذه الفترة (الأربعينيات) من آثار السياسات الفرنسية التي أعقبت احتلال الجزائر ، على الرغم من ضئالة الزيادة في تجارة طرابلس ، التي لا تتعدى معدلاتها ، 48,416 جنيها إسترلينياً سنوياً بين عامي 1846و1848(42) .

وفي عام 1845أرسلت "جمعية القضاء على تجارة الرقيق " أحد أنشط أعضائها هو الرحالة المنصف والمتجرد جيمس ريتشاردسون James Richardson، وأسندت إليه مهمة مراقبة تجارة الرقيق وظروف نقلهم على الطرق الصحراوية ، ودراسة أوضاعهم في تلك الأصقاع ، وفعلت تقاريره التي أرسلها للجمعية المذكورة فعلها لدى الحكومة البريطانية ، التي أصبحت عازمة أكثر من أي وقت مضى على إنهاء هذه التجارة(43) .وللغاية نفسها ولمراقبة التحركات الفرنسية باتجاه غدامس القريبة من التخوم مع

الجزائر عينت الحكومة البريطانية وكيلاً لقنصلها في تلك المدينة في عام1850 [44] ، فواصل نشاطه عن كثب في متابعة نشاط المارشال راندون Randon المعني بتنفيذ سياسة فرنسا في الصحراء ، والذي استولى على الأغواط في عام 1852 وعلى ورقلة في عام 1854، ونصب حمزة بن أبي بكر باشا أغا Bas Agaفي المنطقة الممتدة بين ورقلة وتوات . واخذ هذا الأخير على عاتقه توثيق علاقات فرنسا بالطوارق القاطنين بين غدامس وغات ؛ الممر الهام للتجارة الصحراوية، لاسيما طوارق الأزقر وكسب نبلائهم والتحالف معهم أن أمكن[45].

لم يؤد النشاط المحموم الذي قام به وارنغتون في طرابلس ووكيلاه في مرزق وغدامس إلى نتائج مهمة في تنشيط تجارة الصحراء الحرة ، كبديل مفترض عن تجارة الرقيق المزرية واستقطاب رؤوس الأموال البريطانية والعثمانية والمحلية من خلال تأسيس شركة تجارية مساهمة باسم "الجمعية الأفريقية "، تراوح عدد أسهمها بين 15و 30سهماً بقيمة 200جنيه للسهم الواحد ،اشترى منها والي طرابلس خمسة أسهم ، ولم ينجح وارنغتون في بيع بقية الأسهم ولم يقيض له إنشاء الشركة المذكورة [46] ، واخفق غاغليوفي في الحصول على سلع وبضائع من المصانع البريطانية على قاعدة الدفع بالآجل ، وربما بضمانة جمعية محاربة تجارة الرقيق، كما لم ينجح في الحصول على المال اللازم من حكومته لتغطية نشاطه التجاري المزمع ، لذا قام غاغليوفي شأنه في ذلك شأن دكسونDickson نائب القنصل في غدامس بمزاولة التجارة الصحراوية على مسؤوليتهما الخاصة وبمقدراتهما الذاتية ، وكانا يستبدلان البضائع الانكليزية الصنع بالبضائع السودانية، مستغلان وجودهما في مرزق وغدامس[47] . ويبدو أن إخفاق غاغليوفي في تجارته وحاجته الماسة للأموال جعله يتورط في تجارة الرقيق،التي كانت مكافحتها مبرر وجوده في مرزق، بالاشتراك مع تجار رقيق محليين[48] .وربما كان عمله هذا نكاية بالحكومة البريطانية التي ظنت عليه بالمساعدة وتخصيص راتب مجزي له مقابل وجوده هناك.

فضلا عن الحكومة البريطانية التي لم تدعم مشروع وارنغتون بشكل جاد ، كان الفرنسيون والعثمانيون وراء إخفاق وارنغتون ووكيليه ، إذ لم يشاءا أن يريا نجاح تجارة تضطلع بها شركة بريطانية عبر الصحراء دون أن يكون الرقيق السلعة الأهم فيها ، ستكون مقدمة لإمداد النفوذ البريطاني في ولاية طرابلس وفزان وأقاليم السودان جنوب الصحراء .الاان بعض النجاح الذي حققه وارنغتون كان في دفع الدولة العثمانية إلى إصدار عدد من الفرمانات حرمت فيه تجارة الرقيق في مملكاتها ، لاسيما في المراكز الصحراوية من(إيالة طرابلس). وكانت الحكومة العثمانية حتى خمسينيات القرن التاسع عشر ورغم كل القرارات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات الدولية ، تغض الطرف , وربما كانت ترعى تجارة الرقيق المارة في ممتلكاتها . وفي عام 1850 احتج مجلس العموم البريطاني لدى الحكومة البريطانية ،كما احتج بعض قناصل الدول لدى الباب العالي على استمرار هذه التجارة[49].

لذا لم يكن قرار الباب العالي بإلغاء تجارة الرقيق مفاجئاً إذ سبق للمشير أحمد باشا باي تونس بإصدار مثل هذا القرار في عام 1842وصار من نتيجته توجه تجار تونس و سوف إلى سوق طرابلس لمزاولة تجارة الرقيق بيعاً وشراءً. وفي عام 1848 أصدر السلطان العثماني عبد المجيد الأول 1839–1861 الفرمان الذي طال انتظاره إلى والي طرابلس بالالتزام الصارم بمنع المتاجرة بالرقيق[50] . إلا إن وتائرهذه التجارة سجلت زيادات غير مسبوقة عقب هذا الفرمان [51] . الأمر الذي دفع بالسلطان العثماني الذي كان واقعا تحت تأثير المساعدة البريطانية والفرنسية العظيمة والفريدة للدولة العلية في حرب القرم ضد روسيا ، التي كانت تعد قمة ماوصلت إليها تعقيدات المسألة الشرقية حتى ذلك الوقت ، وبعد إن تلقت وزارة الخارجية البريطانية تقارير قنصلها في كريت في عام 1855عن الاستمرار المتزايد لهذه التجارة وتدخل سفيرها في اسطنبول في حث الباب العالي على وقفها ، ونتيجة لذلك أمر السلطان في فرمانين ؛ في نيسان(ابريل)1856وكانون الثاني (يناير)1857 بحظر شحن الرقيق من موانئ الولاية[52]، وأُعطي التجار مهلة في ثمانية أسابيع للتخلص مما في حوزتهم من الرقيق ، أما ببيعهم أو إعتاقهم وان أي رقيق يصل إلى طرابلس بعد ذلك يعد حراً ويطلق سراحه حالاً، ويوضع تاجر الرقيق في السجن لمدة سنة إذا خرق الفرمان لأول مرة ، ولسنتين إذا كرر ذلك [53] .وكان التسويف وعدم الحزم بادياً في هاذين الفرمانين، كما أن الموظفين العثمانيين لم يكونوا جادين تماماً في تنفيذهما ، لارتباط الاقتصاد العثماني ولاسيما ولاية طرابلس بتجارة الصحراء ، ويبدو أن الفرمانين صدرا إرضاءً للحكومة البريطانية في المقام الأول ، وليس لاقتناع العثمانيين أن هذه التجارة المزرية عفا عليها الزمن ويجب أن تتوقف ،لذا لم يصل الأمر السلطاني إلى غدامس إلا بعد مرور أكثر من ستة أعوام من تاريخ صدوره، عندما أشعر قائمقام غدامس علي بيك في عام 1863في رسالته الجوابية إلى والي طرابلس يعلمه فيها تسلمه الأمر وتنفيذه[54] . ولم يفرض حظر حقيقي إلا بعد مرور أكثر من ربع قرن من هذا التاريخ.

كان من نتائج السياسة البريطانية في الدولة العثمانية ، تأثيرها على مسارات الطرق التجارية الصحراوية وجنوحها عن ولاية طرابلس شرقاً وغرباً ،وهو ما يتفق مع أماني الحكومة الفرنسية ، التي أدركت أهمية هذه التجارة لوجودها في الجزائر، ثم في تونس بعد عام 1881، وأصبحت هذه الأماني دوافع لتحرك فرنسي حثيث لاحتلال واحات الصحراء المهمة مثل غدامس وغات وجانت وبيلما وكوار لتحويل هذه الطرق لممتلكاتها الأفريقية . وأراد الفرنسيون لأنفسهم دوراً اكبر في السياسة الداخلية العثمانية مثل اتصال الجنرال ديرفوDervaux حاكم باتنا في شرق الجزائر بالثائر غومة المحمودي لإقناعه بنزع السلاح والركون إلى الجزائر بتوصية من بوتاBottaقنصل فرنسا في طرابلس[55] .لأول مرة أصبح شعب الصحراء المنسي محط اهتمام واحترام البريطانيين والفرنسيين والعثمانيين ، وصار الأطراف الثلاثة يطلبون ود هذا الشعب بشكل محموم ، فقد وفد حمزة بن أبي بكر الذي سبقت الإشارة إليه بصحبة عدد من نبلاء طوارق الأزقر والشيخ عثمان مرابط قبيلة أفوغاس الطارقية التيجاني في عام1854الى الجزائر، وهناك استقبلوا استقبالا مهيباً من قبل المارشال راندون، الذي وزع عليهم (ما يليق) بمقاماتهم من الهدايا ، ووعد الشيخ عثمان الفرنسيين نيابة عن الأمير الازقري اخنوخن بالتحالف معهم ، وسيكون الأمير دليلهم للنفاذ إلى بلاد الطوارق .هذا بالرغم من أن الطوارق المذكورين كانوا اسمياً من رعايا الدولة العثمانية[56] .

في عام 1856 فتحت فرنسا مكتباً تجارياً لها في مدينة لها في مدينة غدامس ووظفت لإدارته أحد التجار الغدامسيين ، وأرسل راندون أول قافلة محملة بالبضائع التجارية إلى السودان عن طريق غات بقيادة الشيخ عثمان، كما أمر بإبطال جميع الضرائب على السلع السودانية الواردة إلى الجزائر عن طريق غات .في مقابل ذلك كانت السلطات العثمانية تتقاضى ضريبة تصل إلى 25% من قيمة البضائع السودانية الواردة إلى طرابلس ، فضلا عن أن الطريق إلى الجزائر كانت أكثر أمناً ومياهاً ، ولو نجح الفرنسيون في مشروعهم لألحقوا هزيمة منكرة بالتجارة العثمانية والبريطانية(57) .

يعود الفضل في إجهاض المشروع الفرنسي الذي بات تحقيقه قاب قوسين أو أدنى إلى أهل غات الذين استشعروا خطر التحرك الفرنسي . و بالرغم من تحول مدينتهم إلى مركز هام لإعادة التصدير في الصحراء ، إلا أنهم قدموا طلبهم إلى حسن باشا البلعزي حاكم فزان بالانضمام إلى الدولة العثمانية المسلمة أفضل من الوقوع المرتقب بيد فرنسا الاستعمارية . وجاءت موافقة الباب العالي إلى والي طرابلس بإرسال حاكم فزان إلى غات بمعية قاض وحامية في 17ايار(مايو)1854(58) ، مخيبة لأمال القنصل الفرنسي في طرابلس،الذي اعترض بحجة أن الإجراء العثماني سيعرقل التجارة الصحراوية . وكان رد والي طرابلس أن ذهاب حاكم فزان إلى غات كان تنفيذا لرغبة أهل غات (59) . كما لم تكن التوجهات العثمانية إزاء غات مرحب بها من قبل قنصل بريطانيا في طرابلس ووكيليه في مرزق وغدامس ، ونظروا إليها على أنها تتناقض مع سياستهم الرامية إلى تشجيع التجارة الحرة عبر الصحراء بدلاً من تجارة الرقيق المقيتة، واقترح القنصل على حكومته الإيعاز إلى الحكومة العثمانية بعزل حسن باشا البلعزي ، ونقل السفير البريطاني في اسطنبول اقتراح حكومته إلى السلطان العثماني الذي لم يكن أمامه إلا الإذعان ، وأرجئ المشروع برمته إلى وقت مناسب(60).

وكانت الدولة العثمانية الواقعة تحت تأثيرات حرب القرم لم تكن في موقف من يريد أن يتوسع على حساب مناطق النفوذ الفرنسي في جنوب الجزائر، وهي التي تخطب ودَ فرنسا المنفذة لإرادتها وإرادة بعض الدول الأوربية ،لاسيما بريطانيا في الحفاظ على سلامة ممتلكاتها في البلقان في مواجهة روسيا ، التي كانت الدولة العثمانية تعاني من جرائها من مشكلات لا يمكنها العبور عليها بسهولة ، فقد كانت الدولتان الأخيرتان ترقبان بقلق رحلة النقيب الفرنسي دو بونمن De Bonnemain على رأس قافلة قادماً إلى غدامس من واحة سوف في عام 1856. ولم تنفض الدولة العثمانية يدها من غات التي كانت حتى ذلك الوقت خارج السيطرة الفرنسية لعدم وجود ما يؤيد تبعيتها لجنوب الجزائر ، لذا أوكلت أمر مراقبة التحركات الفرنسية إلى حاكم فزان و حاكم غات الذي تحدوه الرغبة في الدخول تحت الحكم العثماني للتخلص من الأطماع الفرنسية ، لذا بعثت لأعيان غات في عام 1859 بمبلغ 8848 قرشاً ثمن ملابس قبل إسباغ حمايتها المرحب بها عليهم (61) .

وأدركت بريطانيا بأن تصادم المصالح مع فرنسا والدولة العثمانية في الصحراء لم يجد نفعاً،رغم أنها لم تعلن فشل خططها الرامية إلى القضاء على تجارة الرقيق وإحلال تجارة السلع والبضائع تحت رعايتها . وإلى ذلك أشار قنصلها العام في طرابلس جيرمان في تقريره إلى وزارة الخارجية في عام 1858 حذرها فيه من تحول التجارة الصحراوية إلى غات ومنها إلى الجزائر ، وفشل البعثات التي أرسلت إلى أقاليم جنوب الصحراء قبل أن تحقق ما خرجت من أجله ، أما بموت أصحابها كما حصل ليجيمس ريتشاردسون في بعثته الثانية في عام 1851، أو بمقتلهم في أفريقيا كما وقع لأعضاء بعثة فوغيل ، الذين قتلوا بسبب ارتياب سلطان واداي ومن بينهم هنري وارنغتون ابن قنصل بريطانيا العام في طرابلس ،ثم مصرع موريس فون بايرمان في عام 1863وهوفي بعثة من مدينة بنغازي إلى فزان ثم إلى السودان الشرقي(62) . لذا تركت للفرنسيين العمل بمفردهم في مواجهة العثمانيين والقوى المحلية في الصحراء ، إلا أنها لم تكف عن متابعتها دون هوادة لتجارة الرقيق وإصرارها على أن تحل تجارة السلع والبضائع البريطانية محلها في تجارة شرعية(63) .

وأخذت فرنسا على عاتقها العمل بمفردها متجاهلة في بعض الأحيان الشرعية العثمانية لاسيما في مناطق التخوم بين ولاية طرابلس والجزائر ، إذ طلبت من الوالي العثماني السماح لها بفتح قنصلية فرنسية في غدامس تحت إدارة التاجر محمد الثني الغدامسي، لمقابلة الوكالة البريطانية فيها . ولكن الوالي رفض ذلك بحجة أنه لا يجوز لرعايا الدولة العثمانية رعاية مصالح دولة أخرى(64) . ثم أرسلت للتمهيد لربط طوارق الأزقر بسياستها، بعثة دوفرييه H. Duveyrier العلمية برفقة الشيخ عثمان أحد شيوخ طوارق الأزقر وبموافقة السلطات العثمانية التي وافقت على مضض(65). وأشر وصول قافلة تجارية غدامسية إلى الجزائر في عام 1861، محاولة جادة من قبل غرفة تجارة الجزائر لربط البلاد بأقاليم السودان عن طريق غات وغدامس في ظل إعفاء من الفروض الجمركية للبضائع والسلع القادمة إلى الجزائر عن هذا الطريق تشجيعاً للقائمين عليها (66) .مع ملاحظة أن هذا الإعفاء لا يشمل البضائع الذاهبة إلى غدامس أو إلى الطوارق أو توات ، بل أن الحكومة الفرنسية أبقت فروضها الجمركية على بضائع بعينها(67) .

كانت الإجراءات الفرنسية تمهيداً لنجاح بعثة سياسية عن" المكتب السياسي للشؤون العربية"من قبل اثنين من الجنرالات وهم ميرتشرMircher وبولينياك Polignac في 29تشرين الثاني (نوفمبر)1862(68)لعقد اتفاقية تجارية مع الأمير عثمان بن بشير وهو ابن أخ الأمير أخنوخن شيخ طوارق الأزقر .وأهم ما نصت عليه الاتفاقية ،هو إعفاء أموال الطوارق التجارية من الرسوم و الفروض الجمركية حين قدومها إلى جميع أسواق الجزائر، على أن يضمن الطوارق ممثلين بعائلة اخنوخن، سلامة القوافل التجارية الفرنسية والجزائرية عند مرورها بأراضيهم، مقابل إتاوات وجعول المرور التي تدفع من قبل الأطراف المعنية إلى الأمير أخنوخن وممثليه مع أجور كراء الجمال التي تدفع إلى أصحابها ، مع شروط أخرى وجميعها لصالح الطوارق (69). إلا أن ما يعد ليس في صالحهم أن فرنسا تعاملت معهم على أنهم شعب مستقل غير تابع لأحد ويمكنها إخضاعه مستقبلاً لتأمين طرق القوافل وتوجيهها بالقوة إلى الجزائر(70).

حذر القنصل البريطاني في اسطنبول الحكومة العثمانية من خطورة النشاط الفرنسي في الأقاليم الصحراوية، الهادف إلى تحويل خط التجارة العام مع أقاليم السودان من غات إلى غدامس ثم إلى سوف في الصحراء الجزائرية مع التركيز على غدامس كمركز للتجمع . لذا اقترح والي طرابلس على حكومته جملة من التدابير لمواجهة المخططات الفرنسية ، ما يتعلق بالتجارة والاقتصاد منها ؛ إزالة بواعث النقمة في نفوس العرب من جراء التعسف في فرض وتحصيل الضرائب المرتبطة بالتجارة كتخفيض ضريبة

التصدير من 12% الى5%ثم إلى 2% وإعفاء التجارة الوافدة من غات ، وفرض الأمن على الطرق الصحراوية وتدابير أخرى مرتبطة بإدارة العثمانية[71] .وليس لأحد إنكار تذمر سكان المناطق والمراكز والمدن الصحراوية من فداحة الضرائب التي كانت تفرضها السلطات العثمانية ،التي كانت لا تنظر إلى دواخل ولاية طرابلس وفزان بأكثر من أنها مصدر مهم للضرائب وحسب[72] .
كانت اتفاقية فرنسا مع طوارق الأزقر خيبة كبيرة لبريطانيا وضربة لمخططاتها في الصحراء ، ذلك أن تحول التجارة عن طرابلس إلى الجزائر لا يخدم توجهاتها بالحفاظ على سلامة الدولة العثمانية ، لذا عملت وبشكل لا يترك مجالا للشك لتأمين الطريق التجاري عبر فزان إلى طرابلس بالتعاون مع سلطان سوكوتو وبورنو ، ومواصلة محاربة تجارة الرقيق عبر الصحراء . وفي رسالة من قائمقام فزان إلى والي طرابلس يستأذنه بإرسال هدية كانت مرسلة من الباب العالي إلى سلطان برنو (برنوح) كانت لديه ليسبق بها التي كانت بريطانيا مواظبة على إرسالها سنويا إلى السلطان المذكور" إنا نعرفوا دولتكم أنها دولة الانكليز لهم مدة وهم يجرون برنوح وفي كل عام يمشوا منهم ثلاثة أربعة أنفار يحضروا عليهم أموال شتى كل مرة عشرين ثلاثين ألف فرانصة[عملة] كله رغبة في بر العبيد باش ينصبوا فيه بنديراتهم [أعلامهم]،...أنها دولت[دولة]الإنكليز أرسلوا ثمانية عدايل[أحمال] هدية لحاكم برنوح... ولا نعرفوا مافيهن "[73] .
ولم تنفذ الاتفاقية الفرنسية الطارقية ليس بسبب الإجراءات العثمانية البطيئة ، ولا بسبب التذمر البريطاني وإنما نتيجة انتفاضة أولاد سيدي الشيخ في جنوب الجزائر في عام 1864، وانشغال فرنسا بنتائج الحرب البروسية النمساوية في عام 1866 التي جرتها إلى الاصطدام ببروسيا في حرب1870-1871 وهزيمتها المذلة في هذه الحرب الشؤومة وسيطرة الثقافة الثأرية على رجال الحكم والعسكر فيها في الأعوام اللاحقة ، وعدم إمكانيتها مواصلة سياسة التوسع الاستعماري ، إلا بعد مرور عشرة أعوام على هذه الحرب الكارثية، وبدفع من بسمارك هذه المرة. وكانت هذه الفترة كافية للدولة العثمانية لإخضاع غات المدينة الصحراوية التجارية الهامة، وردع التوجهات الفرنسية السابقة بتحويل التجارة الصحراوية إلى الجزائر ابتداءً من غات ، والتواطؤ في مقتل الفرنسيين دورنو- دوبيرDournaux-Duperوجوبرت Goubert على بعد خمسة أيام من غدامس، في حزيران (يونيو)1874 ، وكانا يدعوان حكومتهما صراحة إلى احتلال توات والسيطرة على بلاد الهقار وتحويل الطرق التجارية إلى غات ومنها إلى مدن الجزائر، تلك الدعوى التي عارضها تشانزيChanzy والي الجزائر، بدعوى أن الضم المقترح سوف ينفر الطوارق من فرنسا ،وبدلا من جلبهم إلى الجزائر،يسحبونها إلى الصحراء.ونتيجة لذلك بعث بفكتور لارغوVictor Largoفي ربيع 1874لتحويل طرق التجارة من غات إلى الجزائر عن طريق غدامس وليس عزلها ،وإبرام اتفاقية مع الغدامسيين لتسهيل مهمة التجار الجزائريين والفرنسيين ، وتأسيس علاقات تجارية بين غدامس وفرنسا بأي ثمن[74] .
أثار الفرنسيون بنشاطهم في عام 1874 الباب العالي ، الذي أبلغ والي طرابلس بمنع الغدامسيين من إبرام أية اتفاقية مع الأجانب وان ذلك من الحقوق المقدسة للدولة العثمانية ،التي أسرعت بقطع الطريق على فرنسا بدخول غات في عام 1874 وحولوها إلى قائمقامية تابعة لحاكم فزان ، وامنوا بذلك حدود الولاية الجنوبية . لذا اتجهت فرنسا إلى تنمية مشاريع أخرى ربما تؤدي الهدف ذاته ، ففي عام 1876عاد لارغو إلى غدامس لتقديم عروض أفضل من تلك التي قدمها في عام 1874 لتحويل التجارة الغدامسية إلى الجزائر . إلا أن الغدامسيين أعربوا عن رفضهم بذريعة خوفهم من سطوة الدولة العثمانية[75] ،التي رفضت طلب الحكومة الفرنسية بفتح قنصلية لها في غدامس كان من المفترض أن تعهد بإدارتها إلى الحاج طاهر باسيدي لمتابعة مصالحها هناك، بإحتجاجها بان ليس لفرنسا مصالح في غدامس تقتضي متابعتها [76] .كما احتج العثمانيون على بعثة مبروك بن عمار وهو تاجر جزائري كان يعيش في طرابلس إلى أبي بكر سلطان دامرقوDamergauوالشيخ بلوخن زعيم طوارق أهيرAherوإلى زعماء غدامس ، لإقناعهم بالسفر ببضائعهم إلى الجزائر عن طريق غات وسوف وورقلة ، مقابل أن تحفر الحكومة الفرنسية عدداً من الآبار على طول ذلك الطريق ، احتجوا أن عملاً كهذا يعد غزواً للأراضي العثمانية[77] .وفي4كانون الأول(ديسمبر)1881قتل فلاترس Flattersرئيس البعثة الفرنسية لدراسة تحويل الطريق التجارية إلى جنوب الجزائر ، من قبل طوارق الهقار ، ربما بتحريض من تجار غدامس أصحاب المصلحة الحقيقية في مقتله[78] . وكان الغدامسيون يعدون وصول الفرنسيين إلى نهر النيجر في عام 1883، واحتلال تمبكتو في عام 1895، والتحكم بتجارة الرقيق والتبر كارثة حلت بتجارتهم "...ولم تزل [تجارة الصحراء]في النقص والإدبار إلى أن استولت الفرنساوية على تمبكت،ودولة إنكلترا على كانو [و] باستيلائهما عليهما انقطعت تجارتنا فيهما بالكلية " [79].
وصار التشديد البريطاني في مكافحة تجارة الرقيق الصحراوية سبباً في الاتجاه نحو الشرق بعيداً عن أعين قناصل الدول الأجنبية ، وأصبح التيار الرئيس لطرق القوافل التجارية بين واداي وبورنو وباقرمي عبرالكفرة، التي تحولت إلى أهم مركز لهذه التجارة في الصحراء والجغبوب إلى بعض مدن وموانئ متصرفية بنغازي الثانوية ، أو التقدم بعيدا باتجاه الشرق إلى مدن وادي النيل عن طريق واحة سيوة وكرداسة على مشارف القاهرة لتأمين هذه(البضاعة) بعد توقف السير والتجارة على طريق الأربعين الذي يربط دارفور والسودان الشرقي بمدن وادى النيل بعد الغزو المصري لبلاد السودان وما تبعه من أحداث الثورة المهدية [80] .
كان من المفترض أن تتوقف تجارة الرقيق الصحراوية بعد صدور الفرمان السلطاني الشديد اللهجة في عام 1857 ، لا أن تجنح نحو الشرق بعيداً عن طرابلس بزيادة وتائرها بشكل ملحوظ ،وكأن هذا الفرمان مدعاةً لزيادتها ، فقد ذكر رولفس أن نحواً من 9408 رأسًا من الرقيق اجتازوا مرزق في عام1864[81] . ولم يخف أحمد راسم والي طرابلس بين 1882-1898استنكاره لاستمرار هذه التجارة حتى عام 1883بل واتساعها الملفت للنظر ، لذا توعد القائمين بها "الذين يغمضون العين ويتسامحون " بالعقاب الصارم ، في رسالته إلى قائمقام غريان[82] ،التي وكما يبدو أنها واحدة من رسائل مماثلة أرسلت إلى القائمقامين الآخرين لشجب هذه الظاهرة ، وإلا لماذا يخص الوالي قائمقام قضاء بعيد جداً عن خط السير العام لهذه التجارة .
وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبعد انجاز توحدها ، بدأت إيطاليا تبدي اهتماماً متزايداً بقضايا التجارة في ولاية طرابلس وبرقة ، ولم يتعد هذا الاهتمام متابعة قنصليتها في طرابلس لوقائع عتق الرقيق بموجب الفرمانات العثمانية التي سبقت الإشارة إليها [83] . إلا أن اهتمامها بولاية طرابلس وبرقة ازداد بعد مؤتمر برلين في 1878الذي خرجت منه خالية الوفاض ، عندما أباح بسمارك

لفرنسا فرض حمايتها على تونس ،بقوله مخاطباً وارنغتونWarrnigton مندوبها في المؤتمر" أينع الثمر وما عليكم إلا قطافه"[84] . وفي عام 1880فتح الإيطاليون أول مكتب تجاري لهم في بنغازي وليس في طرابلس ، ربما لشدة المزاحمة فيها من قبل الدول الأخرى، ثم أرسلوا إلى برقة أول بعثة تجارية لهم[85] . وبعد عام 1881لم يبق أمام إيطاليا المطعونة في كرامتها سوى ولاية طرابلس ، التي لم تعترض فرنسا على توجهاتها إزائها،إلا فيما يتعلق بشريط المصاقبة مع الجزائر. وأوصى كلوي Cloue وزير المستعمرات الفرنسي بعدم السماح للايطاليين الاقتراب من غدامس ؛ مفتاح التجارة مع الأقاليم السودانية "يجب أن لا يقع المفتاح بأيدي غيرهم "[86] .

وفي الوقت نفسه كانت التحركات الفرنسية في المنطقة لربط غات بسكة حديد فرنسية بين مدن الجزائر وأقاليم السودان ،وتهديدات بول كامبون Paul Campaunسفير فرنسا في إسطنبول باحتلال غدامس إذا لم يسمح قائمقامها لقوافل تونس والجزائر بالتجارة الحرة ، وإصرار قنصل فرنسا في طرابلس على عزل قائمقام غدامس ، الذي ذهب بإجازة طويلة ولم يعد إلى القضاء ، وإغراق فرنسا للأسواق غدامس ببضائع استهلاكية كالصابون والقهوة والسكر والملابس وغيرها بأسعار أرخص بكثير من تلك المماثلة في أسواق طرابلس[87] . التحركات الفرنسية هذه كانت مثار قلق لقنصل ايطاليا في طرابلس ومن ورائه حكومته ، التي أعرب عن قلقها وزير خارجيتها لسفير الدولة العلية في روما عن مساندة بلاده ضد تطلعات فرنسا[88] ، التي كانت تتقدم في شمال بحيرة تشاد ، وكان من الممكن جداً أن تسقط بيدها بيلما وكوار ؛وهما نقطتان هامتان على طريق القوافل الذي يربط أقاليم السودان بالمراكز التجارية في فزان . وكانت كوار فضلا عن أهميتها الإستراتيجية ، مصدرًا للملح الداخل في التجارة الصحراوية ، لذا قرر الباب العالي تسمية كوار متصرفية وتعيين أحد الضباط الأتراك معاوناً لشيخها. واغتنم متصرف فزان فرصة سطو مجموعة من التبو على قافلتين قادمتين من السودان ونهبهما، وأرسل جماعة من عربان الشاطئ في عام 1897مزودين بالبنادق لفرض الأمن في تلك الربوع واسترجاع المنهوبات ورفع العلم العثماني على المملحة . ولكن هؤلاء كانوا أقل انضباطاً فطردوا وهزموا من قبل التبو حتى مشارف مدينة مرزق[89] .ويبدو أن الحكومة العثمانية بلغت درجة من الوهن لا يمكنها معها إرسال فرقة من الجند لفرض سيادتها في هذه المناطق الهامة لاقتصاديات الولاية ،ولما احتج القنصل الفرنسي في طرابلس على تصرف حاكم فزان ، نكص والي طرابلس متعللاً بأن متصرف فزان مخول بملاحقة اللصوص فقط وليس لشيء آخر، "وان رفع العلم [على مملحة كوار] لم يكن بتدبير من الحكومة العثمانية ، وإنما من بعض الأشخاص غير النظاميين ، ويمكن طردهم بالقوة "[90] . وأدرك العثمانيون عندها أن ما لم يتمكنوا فرضه بالسيف لا تقبله فرنسا سلميا.

إلا أن ما أثارته اتفاقية عام 1899بين بريطانيا وفرنسا بشأن اقتسام مناطق النفوذ في أفريقيا بين الدولتين، وفيها اعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية في المناطق الصحراوية في شمال بحيرة تشاد أو ما يسمى "بالهنترلاند الليبي"(الدواخل الليبية)، من قلق للجانب الايطالي بدده باريه Barrereالسفير الفرنسي في روما الذي أكد لهم أن فرنسا غير عازمة على جلب القوافل التجارية إلى الجزائر"ونحن لا نأخذ باليسار ما أعطيناه باليمين وليس هذا من طبعنا"، عند التصديق على اتفاقية 16كانون الأول (ديسمبر)1900 بينهما [91] .

واطمأنَت إيطاليا أكثر عندما اكتملت في 30 حزيران(يونيو)عام 1902 اتفاقيتها مع فرنسا وبريطانيا بشأن إطلاق يدها في طرابلس وبرقة ،رغم احتجاج للدولة العثمانية المقلق على التدخل السافر في شؤونها الداخلية ، ولاسيما ما يتعلق بطرق القوافل ، "ومع هذا يجب ذكر القوافل التي تمر من غدامس ومرزق وهما مركزا متصرفية فزان[التي]تربط هاتين المنطقتين بوسط أفريقيا ومنطقة[بحيرة]تشاد،التي هي تحت حكم الإمبراطورية.أن مواطني هذه المناطق كانوا يساعدون القوافل وكأنهم أخوة لهم ، وكانت هذه القوافل تجلب الخيرات إلى هذه المناطق ،لاسيما وان المعاهدات[المبرمة بين الدول]ستمنع مرور القوافل...إن هذا الأمر مقلق وجدي ولا يتفق مع تعهدات إيطاليا بأن سير القوافل لن يتغير بين أفريقيا وولاية طرابلس "[92] .

وقعت ناحية جانت التابعة لقضاء غات ،التي لا تبعد عنه بأكثر من 800كم أو مسيرة160ساعة على وفق وثيقة عثمانية ، بيد فرنسا في اتفاقية عام 1903 [93] ، وهي لا تقل أهمية عن بيلما وكوار كمركز لتجمع القوافل على الطريق إلى غات، ويمكن لفرنسا أن سيطرت عليها أن تحول منها طريق القوافل نحو تماسين وورقلة . لذا حاول والي طرابلس قطع الطريق أمام فرنسا وأرسل سرية إلى كل من جانت وبيلما لفرض الأمن فيهما ورفع العلم العثماني عليهما ، باستثمار الوضع الدولي المتأزم بهزيمة روسيا القيصرية،العدو التقليدي للدولة العثمانية وحليفة فرنسا ، أمام اليابان في حرب عام 1904-1905،واستقالة دلكاسيه تحت ضغط مطالب ألمانيا من أجل عقد مؤتمر دولي لمناقشة الوضع المتأزم في المغرب عام1905[94]. ويبدو أن انتصار فرنسا المدوي في مؤتمر الجزيرة الخضراء جرَ وراءه تراجع عثماني عن عثمنة جانت وبيلما وكوار وأن محاولة عبد القادر عبد القادر جامي لإحياء مشروع إخضاع جانت ذهبت أدراج الرياح .

دفع هذا التراجع توتشاردTouchard إلى دخول جانت على رأس قوة عسكرية فرنسية في كانون الثاني (يناير)1906 ولم تجد أثرًا للعثمانيين ، وصرح سكانها لقائد القوة الفرنسية أنهم لم يروا أي مظهر من مظاهر السيادة العثمانية ولم يدفعوا أية ضريبة لأحد ، لذا عدت فرنسا منذ ذلك الوقت جانت فرنسية[95] . وتصرفت الدولة العثمانية إزاء الإصرار الفرنسي ، بأن القصبات الثلاث ليست من أملاك السلطنة ، كمن لا يعنيها الأمر بعد أن فقدت فرصة ذهبية لضمها ، وبعد أن أيقنت أن مصدر الخطورة على ممتلكاتها في شمال أفريقيا (طرابلس وبرقة) ليست فرنسا ولا بريطانيا ، وإنما إيطاليا الشرسة الطامعة التي تبحث لها عن مكان تحت الشمس، والتي لن تجد أسهل منالاً من تلك الممتلكات .

لذا انتقل القلق من النشاط الفرنسي في الصحراء من الدولة العثمانية إلى ايطاليا ، فقد حذر قنصلها العام في طرابلس في رسالته إلى سفير بلاده في إسطنبول"فإذا أدخلت فرنسا غات وغدامس في منطقة نفوذها فستجمع في بحيرة تشاد نحو كوكا وبرووا[كذا] مناطق نفوذها الثلاثة[الثلاث] الكبيرة على حساب طرابلس التي ستترك لمن يريدها [إيطاليا] كليمونة بعد عصرها "[96] . وتنبأ القنصل المذكور في عام 1909بإحتلال فرنسي وشيك لجانت بناءً على توقعات العرب وتخوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تغيير وجهة

القوافل التجارية نحو عين صالح أو إلى تونس وقابس ، وان تاجراً من رعايا فرنسا وصل إلى منطقة قبيلة الذهبيات بين سيناون ونالوت لشراء جلود سودانية بأسعار أفضل بكثير من الأسعار في طرابلس للبضائع نفسها ، شريطة أن يقدم التجار ببضائعهم إلى قابس وتزويدهم ببضائع للتبادل ونفس الشروط [97] .

ومع كل التسهيلات التي قدمها الفرنسيون للتجار الذين يتحولون بتجارتهم إلى المدن الجزائرية والتونسية ، ورغم كل العقوبات التي تنتظر من يحجم عن المجيء، إلا أن التجار الغدامسيين وتجار طوارق الأزقر رفضوا سلوك طرق لم يألفوها من قبل ، فضلا عن إن تجار السودان رفضوا إرسال تجارتهم إلى مدن ليس لهم فيها وكلاء[98] . لذا يمكن القول ، وان نجح الفرنسيون في تسيير بعض القوافل إلى مدن الجزائر وتونس ، فإن البضائع يعاد شحنها لتباع في طرابلس . واعتقد الإيطاليون أن تخطيط الحدود بين الممتلكات الفرنسية في الجزائر والممتلكات العثمانية في طرابلس سينهى المنافسة بين البلدين وسيجنبهم الاحتكاك بالفرنسيين فيما بعد وسيحافظ على طرق التجارة داخل الولاية ، واعتقدوا أيضا ،إذا أثر ذلك الإجراء على انسيابية تجارة الصحراء فإن احتلالهم المرتقب لولاية طرابلس كفيل بإعادة الحياة لتلك التجارة ، بضمان أمن المناطق التي تمر بها[99].

وعلى أية حال كان الإيطاليون لا يستشعرون الخطر على هذه التجارة من الممارسات الفرنسية وإنما من النشاط البريطاني الاسباني في الطرف الشمالي الغربي من نطاق الصحراء ،حيث أقامت الدولتان لهما مراكز لأغراض التبادل التجاري ولتشديد المراقبة على تجارة الرقيق. وتحت هذه الذريعة تقدم البريطانيون إلى أطراف النيجر ووضعوا أيديهم على قلب إقليم الفلاني باحتلالهم مدينة كانو1902ثم سوكوتو في العام اللاحق، وربطهم في عام 1911مدينة كانو بلاغوس تمهيدا لنقل التجارة إلى القسم الغربي من القارة ، تلك الخطوات التي وصفت من قبل أحد الفرنسيين بأنها الكارثة التي حلت بتجارة الصحراء [100] ، وصار بإمكان البريطانيين تربية النعام في جنوب أفريقيا ونقل ريشه مثلا عن طريق غرب أوربا إلى ليفربول في مدة أقصاها 70 يوماً، بينما يستغرق وصول الشحنة عن طريق ميناء طرابلس مدة ستة أشهر، قبل أن يتغير والذوق العام في أوربا مما له أثر كبير على الطلب على هذه السلعة المهمة في تجارة الصحراء [101] . ووجهت فرنسا إلى التجارة الصحراوية ضربة أخرى باحتلالها مدينة تمبكتو عام 1894، وانقطاع تصدير التبر منها [102].

ولكن اهتمام إيطاليا بهذه التجارة لم يفتر بتراجع وتائرها وتغير طرقها ، لاسيما بعد أن أصبحت طرابلس وبرقة خيارها الوحيد، وبعد أن دخلت من أجلها العديد من المساومات مع الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا والنمسا –والمجر ، وصارت ترقب باهتمام كبير ما يقع على أرضها من توافقات ، وربما كانت تجارة الصحراء وراء شرائهم أراضي في مرادة في الدواخل وان يصبحوا قريبا من الجغبوب[103]،التي أصبحت ممراً هاماً لطرق القوافل في مطلع القرن العشرين .إلا أن التجارة الايطالية مع طرابلس وبرقة بقيت متأخرة قياساً بتجارة بريطانيا وفرنسا حتى بعد تأسيس مصرف روما في عام 1907، الذي كان صورة عن الفشل الاقتصادي التجاري إذ تاجر بالإسفنج والجلود وبيض وريش النعام دون مردود اقتصادي واضح ، إذ كان يبيع هذه البضائع بأسعار اقل بكثير من سعر الشراء[104] .

في بداية القرن العشرين عانت إيطاليا من منافس تجاري آخر وهو ألمانيا إذ قصد عدد من رجال التجارة الألمان طرابلس بقصد الترويج للسلع الألمانية ، وفي الوقت الذي وقف فيه الموظفون العثمانيون معارضين للنفوذ الإيطالي ،كانوا ينظرون بارتياح إلى التطلعات الألمانية بإنشاء قاعدة للأسطول الألماني في طبرق ، لولا المعارضة البريطانية التي لم يتمكن الألمان ولا العثمانيون من تذليلها . وابتداءً من 1906 ازداد عدد التجار الألمان في طرابلس ، وكانت البضائع الألمانية تستورد إلى طرابلس على نطاق واسع وارتفعت أقيامها من 50الف فرنك (ذهب) في عام 1902إلى 720 ألف في عام 1903 . ومع ذلك بقي حجم تجارة ألمانيا متواضعاً مع طرابلس[105] . ولم يكن الألمان منافسا سياسياً قوياً لايطاليا في طرابلس الغرب ، ربما لان القيمة المرجوة لا تستحق من ألمانيا الدخول في منافسة مع ايطاليا، لاسيما وأنها حليفة الدولة العثمانية وكان بإمكانها قطع الطريق على هذه الدولة الطفيلية صيانة لممتلكات حليفتها "ولكي اثبت لسيادتكم إننا نحن الألمان لا نمارس هنا سوى الشؤون التجارية ولا نريد الحصول على أية مزايا سياسية" [106] .

وكانت تجارة الصحراء ذريعة مناسبة لساسة إيطاليا أوجبت غزوهم لولايتي طرابلس وبرقة ،لاسيما جانبها المثير للجدل ؛ تجارة الرقيق . فقد أوردت السفارة العثمانية في لندن في رسالتها إلى وزارة الخارجية خبراً نشرته صحيفة الديلي نيوز اللندنية في 10شباط (فبراير)، عن جمعية مكافحة الرقيق البريطانية ، نقلا عن شعبتها في روما ، مفاده عدم التزام الدولة العثمانية بأحكام اتفاقية بروكسل القاضية بتحريم الرقيق فوق أراضيها ، وان الجمعية المذكورة أخطرت الدولة العثمانية بشأن ما يقع من تهاون وتساهل من موظفيها في ولاية طرابلس[107] . ومما لاشك فيه أن ما عناه السفير في رسالته إلى الباب العالي هو ما جاء على لسان جوليوتي رئيس وزراء ايطاليا في تصريحه المشؤوم في عام 1905تمهيداً لغزو بلاده لولايتي طرابلس وبرقة وهو بدون شك كان نتيجة من نتائج دفع تجارة الصحراء الى الشرق من مدينة طرابلس "وبينما كانت أفريقيا الشمالية من الجزائر وتونس ومصر تحت السيادة الأوربية ، مازالت تغلب على ليبيا الأوضاع المتخلفة تخلفاً شديداً، يكفي أن نذكر أن ما تزال تمارس في بنغازي تجارة الرقيق الذي يخطف من أفريقيا ويباع في تلك الأسواق ،وكان من المستحيل ان نتحمل تلك المعرة تمارس على أبواب أوربا [108] . وبذلك فتح جوليتي بخطابه هذا المشحون بالعنصرية المسألة الشرقية على كل الاحتمالات . وربما دفع هذا بريطانيا بترسيخ أقدامها في واحتي سيوة والبحرية والاستيلاء على السلوم وفرض رقابتهم على الطرق التي تربط برقة بمدن وادي النيل [109] .

ولما بات الغزو الايطالي لولاية طرابلس وبرقة قاب قوسين أو أدنى تغنى عدد من الكتاب الايطاليين من فقهاء الاستعمار من قبيل نازاري Nazari وبراتي Baratti وكاستلليني Castellini بأهمية تجارة الصحراء مع الأقاليم السودانية حتى لو كان ذلك عبر المستعمرات البريطانية والفرنسية،إلا أن أكثرهم وضوحا في التعبير عن دعواه هو مارسيللو أورانو Marecello Orano " أن احتلال طرابلس وبرقة اليوم معناه أن نضع أيدينا على التجارة مع السودان وفزان والأراضي المتاخمة لبحيرة تشاد ثم وسط أفريقيا [110] .

الخاتمة

وبهذا يمكن القول أن تجارة الصحراء وما رافقها من أرباح ضخمة لم تكن غائبة عن أذهان ساسة وتجار أوربا قبل ظهور مصطلح المسألة الشرقية بوقت طويل . وكان الفرنسيون والبريطانيون والإيطاليون والهولنديون والأسبان وغيرهم شركاء تجاريين لسكان شمال أفريقيا وكان لبعض هؤلاء دور في تسويق غنائم القرصنة المنهوبة من السفن الأوربية ،إذ لا يجد التاجر غضاضة في شراء الأسرى والمنهوبات من الرياس (القراصنة) واستبدالها في مدن بلده ، طالما يحقق ذلك ربحاً ، قبل أن تتدخل البحرية البريطانية ،لإلغاء القرصنة والنشاط البحري المرافق لها وتشجيع التجارة الحرة عبر الصحراء لتحل محل تجارة الرقيق المثيرة للجدل بدلها ، لتكون طليعة لفرض هيمنة تجارية وربما سياسية بريطانية على الصحراء وما ورائها . ودخل البريطانيون من أجل ذلك في صراع مع فرنسا أحد أهم الأطراف في المسألة الشرقية منذ أن احتلت الجزائر في عام 1830، وأجهزوا على أقاليم جنوب الصحراء التي كانت تعد منابع هذه التجارة البغيضة . كما وقفوا إلى جانب الدولة ضد محاولات فرنسا الرامية إلى تحويل خط سير التجارة الصحراوية إلى مدن الشواطئ الجزائرية والتونسية فيما بعد . وتكن بريطانيا ولا الدولة العثمانية وراء إخفاق الفرنسيين في تحقيق أهدافهم ، وإنما الرفض الطارقي العربي الصحراوي العصي على التطويع على الرغم من ما قدمه الفرنسيون من تسهيلات وتضحيات في سبيل ذلك . وأظهرت ألمانيا ، وهي لاعب أساسي في المسألة الشرقية منذ مؤتمر برلين 1878، قلة اهتمام بالنشاط التجاري عبر الصحراء بسبب الأطماع الألمانية بالاستحواذ على الدولة العثمانية جملة وتفصيلاً ، لذا بقيت وتائر تجارتها دون تجارة ، ومما يؤخذ عليها أنها غضت الطرف عن توجهات إيطاليا إزاء ممتلكات حليفتها الدولة العثمانية ، تحت رغبتها في التحالف مع إيطاليا ضد عدوتها التقليدية فرنسا . ولما دخلت الأخيرة مجال الاستعمار أخيراً بعد عام 1881 وأصبح فقهاء الاستعمار من كتابها يتغنون بما يمكن أن تجلبه تجارة الصحراء من خيرات لبلادهم إذا أقدمت على احتلال طرابلس ، كانت هذه التجارة تلفظ أنفاسها الأخيرة تحت هدير محركات السفن في الموانئ والقطارات على السكك الحديد ، وأصبح السفر لأشهر طويلة ذكرى من ذكريات الماضي .

الهوامش

---

(1) ينظر نص المعاهدة في محمد فريد ، الدولة العلية العثمانية ،(بيروت ،1977)،ص.86-94.

(2) Record to New Castle Tripoli ,2November Old Sty1921 ,State Papers Public Record Office,F.O. ,London, No.71/23,2nd part ; Caulles Tripoly,No.5,27 April 1753,AEB[1]1096.

(3) De Lancy,Tripoly,29Mars1771,AEB[1] 1102.

(4) Le More au Perfect La Propagande,Tripoly 8Mars 1755 Archivesde la Propagation delaFoi.

(5) Fraser, Some Account of the Trade Carried on by the Tripoline Moors to Inland port of Africa, Portsmouth, 24August1767,F.O.,76/2,f166sq.

(6) Valiere Memoire sur Tripoli de Barbarie 30 December 1785,AEB[1]1112 .

(7) ظهر مصطلح المسألة الشرقية للمرة الأولى في مؤتمر فيرونا في عام 1820، ومعناه اهتمام الدول الغربية بممتلكات الدولة العثمانية والإسراع بطردها من أوربا ، لذا هي مسألة غربية وليست شرقية.

(8) عن النشاط البريطاني في مكافحة الرقيق والقرصنة في الخليج العربي : أنظر جاسم محمد شطب ،*"النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في القرن التاسع عشر"* ، مجلة البحوث التاريخية ،(طرابلس ،يوليو2004)، ص33-47.

(9) جوزيف كي زيربو، تاريخ أفريقيا السوداء ،ترجمة عقيل الشيخ حسن،ط1،(بنغازي،2001)، ص339-340.

(10) أرينو دا لارا،نشأة التيار الأفريكاني ،الجذور الكاريبية والأمريكية الأفريقية في القرن التاسع عشر ،ترجمة هيثم اللمع ، ص20-23؛ أنظر كذلك غرانت وتمبرلي ،أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين،ترجمة بهاء فهمي ، الجزء الأول ص230.

(11) ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة عبد الحميد يونس ،الجزء 24، ص 142 -143؛جاسم محمد شطب ،المرجع السابق، ص34.

(12) أورينودي لارا ، المرجع السابق،ص24.

(13) ن.أ.بروشين ،تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ،ترجمة عماد الدين حاتم ،(طرابلس،1991)، ص294؛ جاسم محمد شطب ،المرجع السابق ،ص35.

(14) Public Record Office,F.O.,London,No.1/268,1826 .

(15) الفونصو روسو، الحوليات التونسية، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي،(بنغازي،1992)ص320-321.

(16) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام ترجمة خليفة 1911، محمد التليسي ،(طرابلس ،1973)ص390.

(17) عزيز سامح ألتر ، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا،ترجمة محمود علي عامر ،(بيروت،1989) ،ص610-611.

(18) شارل فيرو، الحوليات الليبية ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، ط2 ص546.

(19) عبد الله خليفة الخباط، العلاقات السياسية بين ايالة طرابلس الغرب وانكلترا 1795-1835،(طرابلس،1985)،ص212-213.

(20) أتوري روسي ، المرجع السابق، ص390؛ Adu A. Boahen, *Britain ,the Sahara and the Western Sudan1788-1861,* (Oxford ,1964),p.132.

(21) نقلا عن المرجع نفسه، ص390 .

(22) ن.ا.بروشين،المرجع السابق، ص237.

(23) في اللغة العربية أكثر من ترجمة لهذا الكتاب .

(24) Adu A. Boahen ,*op.cit*, p.133.

(25) ن. أ. بروشين ،المرجع السابق ، ص.296 . *Ibid*., p.133;

(26) المرجع نفسه ، 235-236؛ محمد سعيد القشاط، جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى 1854-1886 ، (بيروت،1998)، ص74.

(27) ن.أ. بروشين،المرجع نفسه،ص.238.

(28) وثائق عن نهاية العهد القرمانلي ، قدمها في الايطالية إسماعيل كمالي،عربها محمد مصطفى بازاما، (بيروت،1965)، ص11-15؛ المرجع نفسه، ص236-237؛عبد الله خليفة الخباط،المرجع السابق ، ص213.
(29) انظر الوثيقة رقم 32، في مجموعة عمر علي بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القرمانلية ،(بيروت ،1966)، ترجمة محمد الأسطى، ص448.
(30) وثائق عن نهاية العهد القرمانلي ،المصدر السابق ،ص11-15؛ وثيقة رقم 43في مجموعة عمر علي بن إسماعيل ،المصدر نفسه ، ص478 .
(31) Adu A. Boahen ,*op.cit* .,p.105sqq .
(32) ن.أ.بروشين ، المرجع السابق ،ص294-298.
(33) المرجع نفسه، ص294-298.
(34) المرجع نفسه ،ص301-302 ؛ عبد الرحمن تشايتشي ، الصراع التركي-الفرنسي في الصحراء الكبرى ، ترجمة علي عزازي ، (طرابلس،1982)، ص53-56.
(35) انظرجيمس ريتشاردسون ،ترحال في الصحراء ،ترجمة ، الهادي أبو لقمة،(بنغازي ،1993)،ص.515 ؛ Adu A. Boahen, *op.cit*.,p.134-135 محمد إمحمد الطوير،ثورة عبد الجليل سيف النصر في ولاية طرابلس الغرب، (طرابلس،2003) ، ص145.
(36) جيمس ريتشاردسون ، المصدر نفسه،ص515.
(37) Adu A. Boahen ,op.cit.,p.160.
(38) جيمس ريتشاردسون ،المصدر السابق ،ص514 ؛ Ibid. p.136,161 .
(39) ن.أ. بروشين ، المرجع السابق ،ص.306 ؛ Ibid.,p.161 .
(40) محمد إمحمد الطوير، *الانتفاضة الوطنية ضد السلطة العثمانية* ،مجلة البحوث التاريخية ، (طرابلس،يناير1985)، ص168.
(41) Archives Nationales, (Paris),F.14,85994.
(42) Annals de Commerce Exterieur,"Etats Barbaresques Commerce de Tripoli avec l`Africa Interieur " (1864-1866),No. 24.
(43) ن.أ.بروشين، المرجع السابق ،ص302 . واصدر ريتشاردسون في ختام هذه الرحلة كتاباً بعنوان *"Travels in the Great Desert of Sahara "* ضمنه خلاصة مشاهداته ، ونقله إلى العربية الدكتور الهادي مصطفى أبو لقمة .
(44) Adu B. Boahen, *op.cit*., p.167.
(45) عبد الرحمن تشايتشي،المرجع السابق ،ص63-64.
(46) ن.أ.بروشين ، المرجع السابق ،ص306 ؛ Adu A. boahen,*op.cit*.,p.172;
(47) المرجع نفسه ، ص 306 . *Ibid*.,p.173sqq ;
(48) رجب نصير الأبيض،مرزق وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر ،(طرابلس،1998)،ص140؛ نجمي رجب ضياف ، مدينة غات وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر ،(طرابلس،1999)،ص230 .
(49) أتوري روسي ، المرجع السابق ،ص448-449.
(50) بشيرقاسم يوشع *،الغدامسيون في رحلة الحشائشي* ،مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس،يوليو19883)،242. Adu A. Boahen ,*op.cit*.,p.150;
(51) Lapworth, *Tripoliand and Yong Italy*,(London,1912),p.46.
(52) J. Wright, *Libya*,(London,1969),p.106.
(53) رسالة بعثت من غدامس إلى جنوب الصحراء أشارت إلى وصول فرمان السلطان في عام 1856والعقوبة المهولة التي تنتظر تجار الرقيق إذا خرقوا هذا الفرمان . ومن الواضح من هذه الرسالة أن كاتبها اعتمد على السماع في إدراج ما جاء فيها، الوثيقة رقم 12في مجموعة بشير قاسم يوشع ، وثائق غدامس التجارية والاجتماعية والسياسية ،الجزء الثاني، (طرابلس،1995)،ص59.
(54) انظر الوثيقة رقم 29في مجموعة عمر علي بن إسماعيل،المرجع السابق ،ص442-443 .
(55) عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ،ص63-64.
(56) عطية مخزوم الفيتوري ، *فرنسا وقضية الحدود الليبية* ، مجلة البحوث التاريخية'(طرابلس،يوليو1989)، ص163.
(57) ن.أ.بروشين ، المرجع السابق ،ص310.
(58) نقلا عن عبد الرحمن تشايتشي، المرجع السابق ، ص65. Mektop Traplus Valisi Mustafa Nuri Pasa Kapi,ya ,(Istanbul 11Nisan1854)
(59) نقلا عن المرجع نفسه، ص56. Maktop Traplos Valisi 22Hezeran1854 No 1542 ,Turk Hariciye Arsivi
(60) ن.أ.بروشين ،المرجع السابق ،ص 309.
(61) Basbakanlik ve Mecliisi Mahsus,No.62;Basbakanlik Arsivi ve(Irade)Padisahin Emeri,No., 28380, 9Nisn1859, نقلاً عن عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ،67-69.
(62) ن.أ.بروشين، المرجع السابق ،ص310-314.
(63) Consular Report,(Tripoli,1872),F.O.,160/8
(64) سعيد الحنديري، *المحاولات الفرنسية لتحويل وجهة القوافل العائدة من السودان إلى الجزائر*،مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس،يناير1996) ، ص95.
(65) عبد الرحمن تشايتشي، المرجع السابق ،ص 72 .
(66) Annales de ComerceExterieur,frome3June1860, No.1261.
(67) Governor – General to Ministry of Agricultural and Commerce,22March1861,encl,Archive National ,Paris,F12, No.7211.
(68) Ibid.,F12 ,No.7211.
(69) للمزيد عن هذه الاتفاقية راجع النص الفرنسي، الوثيقة رقم(4)في مجموعة عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ، ص268-269.أما الاختلاف في تاريخ المعاهدة راجع إلى أنها أبرمت وفق التقويم الشرقي الغريغوري الذي يتخلف باثني عشر يوما عن التقويم الغربي
(70) Mircher toMalakoff;Governner-Genral of Algiers 28January1863,Arshives National,F12, No.7211.
(71) Mektob Mmehmod Nedim Pasa Traplus valise 11Tamuz 1862No21546,BasbanlikArsivi,Irade Padisahin Emiri, MeclisiVala أنظر نص الوثيقة في عبد الرحمن تشايتشي ،المرجع السابق، الملحق 2و3 ص264–267؛أنظر كذلك سعيد الحنديري ، المرجع السابق، ص37.
(72) الوثيقة رقم 140لعام 1876 في مجموعة بشير قاسم يوشع ،الجزء الثاني ،ص334؛انظر كذلك الوثيقة رقم 20 لعام 1908(1326)هجرية في مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق ،ص53-54 .

(73) رسالة قائمقام فزان إلى والي طرابلس في 3ربيع الثاني 1273(1856)،وثيقة رقم 5 في مجموعة أحمد سعيد فيتوري، المرجع السابق، ص43 .
(74) أنظر تقرير الدكتور أروين فون باري إلى رئيس الجمعية الجغرافية في برلين حول الأوضاع السياسية لدى طوراق الهقار وبلاد الآير، 1أبريل(نيسان) 1877، ترجمة عماد الدين غانم ،(طرابس ،1985) ، ص123 .
(75) BasbakanlikArsivi AyiyatDefterleri,no.915,13mayis 1875.
(76) عبد الرحمن تشايتشي، المرجع السابق ،ص120.
(77) سعيد الحنديرى، المرجع السابق ،102؛ هذه الإجراءات ربما كانت هي التي عناها قنصل إيطاليا في طرابلس بتقريره إلى سفير بلاده في إسطنبول رقم 813-17، في 10 فبراير 1895، الوثيقة رقم 11، مجموعة أحمد سعيد فيتوري، ص41.
(78) Bir Maktup Basbakan Hagaridan Gadamis Karim Matainadir,Turk Hariciye Arsivi , Tripolitaine 21,26subat 1881, نقلا عن عبد الرحمن تشايتشي ،المرجع السابق ،ص94.
(79) رسالة من أعيان غدامس إلى ولاية طرابلس في صفر 1326(1908)، أنظر الوثيقة رقم 11،مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق، ص53.
(80) أتوري روسي ، المرجع السابق ، ص449؛ فرانشسكو غورو ،ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني،ترجمة خليفة التليسي ، ص125؛ أنظر كذلك تيرنس والاس ، تجارة القوافل بين مصر وليبيا ودور عبد الله الكحال ، مجلة البحوث التاريخية، ، (طرابلس ،يناير 1981)، صً89-90.
(81) ن.ا.بروشين ، المرجع السابق ،ص316. Quoted in Charlis W. *Furlong The Gateway Sahara*,(New York,1914),p.203 ;
(82) رسالة والي طرابلس إلى قائمقام غريان ،عموم155،في 21 تشرين الثاني (نوفمبر)،وثيقة رقم 75،ف ي مجموعة وثائق ليبيا ، إعداد أحمد صدقي الدجاني ،ترجمة عبد السلام ادهم ،ص121.
(83) ن.ا.بروشين ، المرجع السابق ،ص316.
(84) ن.ف.لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ،(دار التقدم،موسكو،1971)،ص331.
(85) ن.ا.بروشين ، المرجع السابق ،ص93.
(86) رسالة سرية من وزير المستعمرات والبحار الفرنسي إلى وزير الخارجيةAffaires Etrangeres ,No.19,18.6.1881 (بالفرنسية) ،نقلا عن عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ،ص113-114.
(87) عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع نفسه ،ص113-114؛ رسالة قنصل إيطاليا العام في طرابلس إلى السفير الإيطالي في إسطنبول ،رقم 813-11، في 10 فبراير عام 1896، الوثيقة رقم 11 في مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق، ص40-41.
(88) عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ، ص166-167.
(89) من والي طرابلس إلى نظارة الداخلية في12حزيران(يونيو) 1899،الوثيقة رقم4في مجموعة أحمد سعيد فيتوري، المرجع السابق، ص33 .
(90) نقلا عن عبد الرحمن تشايتشي، المرجع السابق ،207. Turk Hariciye Arsivi No.523,
(91) المرجع نفسه،ص179-180.
(92) المذكرة التركية نقلا عن المرجع نفسه، ص195 . Turk Hariciye Arsivi,No.520, 12.3.1902,
(93) تقرير متصرف فزان إلى والي طرابلس ، رقم 121،في 4تموز 1911، الوثيقة رقم 3 في مجموعة أحمد سعيد فيتوري،المرجع السابق، ص10.
(94) بشان التجاذبات الدبلوماسية التي رافقت انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء انظر ن.ف. لوتسكي،المرجع ، السابق ، ص352-354؛غرانت وتمبرلي ، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة محمد على أبو درة ولويس اسكندر ، الجزء الثاني ،(القاهرة، 1965)،ص80 وما بعدها .
(95) المذكرة الفرنسية نقلاً عن تشايتشيي ، المرجع السابق ، ص 216 . Turk Hariciya Arsivi ,No.24/521, 23Tamuz,1906,
(96) من قنصل ايطاليا العام في طرابلس إلى سفير ايطاليا في اسطنبول ،رقم 813-71 في 10شباط(فبراير)1896،وثيقة رقم11، في مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق ،ص40.
(97) من القنصل الايطالي العام في طرابلس إلى وزير خارجية بلاده ،طرابلس،19يونيو1909رقم 1344-17، الوثيقة رقم 10في المرجع نفسه، ص39.
(98) عن الممارسات الفرنسية من اجل تحويل التجارة إلى ممتلكاتها انظر تقرير السفارة العثمانية في باريس إلى وزارة الخارجية، التحريرات رقم 584،في 26تشرين الثاني (نوفمبر)1909، الوثيقة رقم 23، في المرجع نفسه،ص57؛ تقرير السفارة العثمانية في باريس إلى وزارة الخارجية في 23ايلول(سبتمبر)1909، الوثيقة رقم 24 في المرجع نفسه،ص62 .
(99) سلفاتور بونو،"تجارة طرابلس عبر الصحراء "،مجلة البحوث التاريخية (طرابلس،يناير1981)، ص81-87.
(100) Consular Report ,Tripoli,1897,F.O. Annual andConslar,No2125,p12; F.O.MiscellaneousSeries, No.527,Tripoli, 1900,p2; إ.دبل يو.بوفيل ،تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير ،ترجمة الهادي ابو لقمة ومحمد عزيز،(بنغازي،1988)،ص401-404 .
(101) سلفاتور بونو ، المرجع السابق ،ص79.
(102) Marion Johnson,"*Calico Caravans: The Tripoli-Kano trade After 1880*",The Journal of African History, Vol.XVII, Number I, (Cambridge1976),p.106; بوفيل، المرجع السابق ، ص401-404 .
(103) أحمد صدقي الدجاني ،ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي 1881-1911،(القاهرة،1971)،ص84.
(104) ليزا أندرسون ،" آراء غربية في إصلاح عثماني "،مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس، يوليو 1985)،ص120-121.
(105) الوثيقة رقم A533في 8كانون الثاني (يناير)1906، تقرير القنصل الألماني في مالطا في 31 كانون الأول(ديسمبر)1905، ترجمة عماد الدين غانم "المصالح الألمانية في ليبيا في العقد الأول من القرن العشرين "مجلة البحوث التاريخية، يناير 1983 ، ص46 .
(106) نقلا عن الوثيقة رقم A12274في 20 كانون الأول (ديسمبر)1907،رسالة هانس بانكسHans Banksإلى وزارة الخارجية الألمانية –قسم الشؤون القنصلية ، 14كانون الأول (ديسمبر)1907 نقلا عن عماد الدين غانم ،المصدر نفسه، ص46.
(107) نص رسالة السفارة السنية في لندن إلى وزارة خارجية الباب العالي في 16 فبراير 1905، الوثيقة رقم 22 في مجموعة أحمد سعيد فيتوري ، المرجع السابق ، ص58 .
(108) أنظر مذكرات جوليتي ، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911-1912، ترجمة خليفة التليسي ، (طرابلس،1986) ص52؛ أنظر كذلك مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات في التاريخ اللوبي ،(الإسكندرية،1953)، ص191.
(109) ن.أ.بروشين ، المرجع السابق ، ص378.
(110) نقلا عن سلفاتور بونو ،المرجع السابق ،ص87.

المصادر والمراجع

أ– الوثائق العربية العثمانية:

1– مجموعة أحمد سعيد فيتوري في ذيل ليبيا وتجارة القوافل(طرابلس،1972) .
2– مجموعة أحمد صدقي الدجاني "وثائق تاريخ ليبيا الحديث" ، ترجمة عبد السلام أدهم .
3– مجموعة نهاية العهد القرمانلي،قدمها بالإيطالية لإسماعيل كمالي، ترجمة محمد مصطفى بازاما، (بيروت،1965).
4– مجموعة بشير قاسم يوشع ، وثائق غدامس التجارية والاجتماعية والسياسية في جزأين.
5– مجموعة عمر علي بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القرمانلية ،(بيروت 1966).

ب الوثائق باللغة الإنكليزية:

1.Public Record Office,F.o.,London,No.71/23,2nd part.
2.PublicRecordOffice,F.o.,London,76/2,F166sq.
3.Public Record Office,F.o.,London,No.1/268.
4.Consular General Report about theDiminution in theSlaveTrade,Tripoli,1872 toF.O.160/89 .
5.Jago Consoul General Report,(Tripoli, 1897),to F.O., Annual Series.
6. DiplomaticandConslar,No.2125,F.O.Micellaneous SeriesNo.527,Tripoli1,900.
7.Mr. Chectham to Sir Edward Grey, London, 3o September1910,no.118,F.O.
8.Correspondence Report Organization of Sudan,Cairo Intellegence3/10/193, Report, 1899.

جـ الوثائق بالغة الفرنسية

1.Caulles Tripoly,No.5,27 April 1753,AEB[1]1096.
2.De Lancy,Tripoly,29Mars1771,AEB[1] 1102.
3.Le More au Perfect La Propagande,Tripoly 8Mars 1755 Archivesde la Propagation delaFoi.
4. Archives Nationales, (Paris),F.[14],85994.
5. Valiere Memoire sur Tripoli de Barbarie 30 December 1785,AEB[1]1112 .
6. Annals de Commerce Exterieur,"Etats Barbaresques Commerce de Tripoli avec l`Africa Interieur "(1864-1866),No. 24.
7.Governor – General to Ministry of Agricultural and Commerce, 22March1861, encl, Archive National , Paris,F[12,] No.7211.
8.Mircher toMalakoff;Governner-Genral of Algiers 28January1863,Arshives National, F[12], No.7211.
الوثيقة رقم 3،2 في مجموعة عبد الرحمن تشايتشي، ذيل الصراع التركي - الفرنسي في الصحراء،ترجمة علي عزازي ،(طرابلس ،1982).
9. الوثيقة رقم4 في مجموعة عبد الرحمن تشايتشي وهي نص المعاهدة الفرنسية الطارقية1862.
10. Affaires Etrangeres رسالة سرية من وزير المستعمرات والبحار الفرنسي إلى وزير الخارجي No.19,18.6.1881, (بالفرنسية) ،نقلا عن عبد الرحمن تشايتشي ، المرجع السابق ،ص113-114.

د. الوثائق العثمانية بالحرف اللاتيني نقلاً عبد الرحمن تشايتشي, المرجع السابق .

1. MektopTraplus Valisi Mustafa Nuri PasaKapiya,Istanbul,11Nisan 1854 .
2. Turk Harieciye Arsivi ,22Heziran1854,No.1542; No.523;No.12/3/1902; No.24/521, 23Tamuz,1906.
3. Bir Maktup Basbakan Hagaridan Gadamis Karim Matainadir, Turk Hariciye Arsivi , Tripolitaine 21,26subat 1881.
4. BasbakanlikArsivi Ayinat Defterleri,No.915,13mayis 1875 .
5. Mektob Mehmod Nedim Pasa Traplus valise,11Tamuz1862, No.21546, Basbanlik Arsivi,Irade Padisahin Emiri, MeclisiVala .
6. Basbakanlik ve Mecliisi Mahsus,No.62.
7. Basbakanlik Arsivi ve(Irade)Padisahin Emeri,No., 28380, 9Nisn1859 .

هـ الوثائق الألمانية ترجمة عماد الدين غانم عن الألمانية

1– تقرير الدكتور أروين فون باري إلى رئيس الجمعية الجغرافية في برلين حول الأوضاع السياسية لدى طوارق الهقار وبلاد الآير، 1أبريل(نيسان)1877
2– الوثيقة رقم A533في 8كانون الثاني (يناير)1906، تقرير القنصل الألماني في مالطا في 31 كانون الأول (ديسمبر)1905، ترجمة عماد الدين غانم "المصالح الألمانية في ليبيا في العقد الأول من القرن العشرين "مجلة البحوث التاريخية، يناير .1983
3– الوثيقة رقم A12274في0 2 كانون الأول (ديسمبر)1907،رسالة هانس بانكسHansBanksإلى وزارة الخارجية الألمانية – قسم الشؤون القنصلية ، 14كانون الأول (ديسمبر)1907 نقلا عن المصدر نفسه.

و– الكتب المصدرية
1– أروين فون باري ،رحلة إلى غات بلاد الآير ، ترجمة عماد الدين غانم ،(طرابلس ،1995).
2– الفونصو روسو، الحوليات التونسية ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ،(بنغازي، 1992).
3– جيمس ريتشاردسون، ترحال في الصحراء ، ترجمة الهادي أبو لقمة ،(بنغازي ،1993) .
4– جوليتي، مذكرات، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا1911–1912،ترجمة خليفة محمد التليسي، (طرابلس ،1986) .
5– شارل فيرود ، الحوليات، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ،(بنغازي،1985) .
ز– الكتب العربية والمعربة والأجنبية
1– أتوري روسي ،ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام 1911،ترجمة خليفة محمد التليسي،(طرابلس ،1973).
2– أحمد سعيد فيتوري ، ليبيا وتجارة القوافل ،(طرابلس،1972) .
3– أحمد صدقي الدجاني ،ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي 1881-1911،(القاهرة،1971).
4– إ.دبل يو.بوفيل،تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير،ترجمة الهادي أبولقمة ومحمدعزيز،(بنغازي،1988).
5– أورينو دي لارا ،نشأة التيار الأفريكاني ،الجذور الكاريبية والأمريكية الأفريقية في القرن التاسع عشر، ترجمة هيثم اللمع ،(بنغازي،2002).
6– جوزيف كي زيربو، تاريخ أفريقيا السوداء ،ترجمة عقيل الشيخ حسن،(بنغازي،2001).
7– رجب نصير الأبيض،مرزق وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر ،(طرابلس،1998).
8– عبد الرحمن تشايتشي، الصراع التركي- الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي عزازي، (طرابلس،1982).
9– عبد الله خليفة الخباط، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وانكلترا 1795-1835(طرابلس، 1985).
10– عزيز سامح ألتر ، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا،ترجمة محمود علي عامر ،(بيروت،1989).
11– غرانت وتمبرلي، تاريخ أوربا في القرنين التاسع عشروالعشرين،ترجمة بهاء فهمي ، الجزء الأول ، (القاهرة، 1965).
12– غرانت وتمبرلي ، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ، ترجمة محمد على أبو درة ولويس اسكندر ، الجزء الثاني ، (القاهرة، 1965).
13– فرانشسكو غورو ،ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني،ترجمة خليفة التليسى ،(دون مكان نشر أو تاريخ) 14–محمد إمحمد الطوير،ثورة عبد الجليل سيف النصر في ولاية طرابلس الغرب، (طرابلس،2003).
15– محمد سعيد القشاط، جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبرى 1854-1886،(بيروت،1998). 16– محمد فريد ، الدولة العلية العثمانية ،(بيروت ،1977).
17– مصطفى عبد الله بعيو ، دراسات في التاريخ اللوبي ،(الإسكندرية،1953).
18– نجمي رجب ضياف ، مدينة غات وتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر ،(طرابلس،1999) .
19– ن.أ.بروشين ،تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد الدين حاتم ،(طرابلس،1991).
20– ن.ف.لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ،(دار التقدم،موسكو،1971).
21– ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة عبد الحميد يونس ،الجزء 24(القاهرة ،1972).
22 – Boahen,Adu A., Britain ,the Sahara and theWestern Sudan1788-1861, (Oxford ,1964).
23– Furlong, CHarlis W, The Gateway Sahara,(New York,1914).
24– Lapworth, Tripoliand Yong Italy,(London,1912).
25– Wright,J., Libya,(London,1969),p.106.
حـ البحوث المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية
1– بشير قاسم يوشع ،*الغدامسيون، في رحلة الحشائشي* ، مجلة البحوث التاريخية ،(طرابلس، يوليو 1983).
2– تيرنس والاس ،*تجارة القوافل بين مصر وليبيا ودور عبد الله الكحال* ، مجلة البحوث التاريخية، (طرابلس ، يناير 1981).
3– جاسم محمد شطب ،"*النفوذ البريطاني وتجارة الرقيق في الخليج العربي في القرن التاسع عشر*"، مجلة البحوث التاريخية ،(طرابلس ، يوليو2004) .
4– سعيد الحنديري، المحاولات الفرنسية لتحويل وجهة القوافل العائدة من السودان إلى الجزائر،مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس،يناير1996).
5– سلفاتور بونو،"*التجارة طرابلس عبر الصحراء* "،مجلة البحوث التاريخية ،(طرابلس،يناير1981).
6– عطية مخزوم الفيتوري ، *فرنسا وقضية الحدود الليبية* ، مجلة البحوث التاريخية'(طرابلس،يوليو1989).
7– عماد الدين غانم"*المصالح الألمانية في ليبيا في العقد الأول من القرن العشرين* "مجلة البحوث التاريخية، (طرابلس، يناير 1983) .
8– ليزا أندرسون ،" *آراء غربية في إصلاح عثماني* "،مجلة البحوث التاريخية،(طرابلس،يوليو 1985).
9– محمد الطوير،*الانتفاضة الوطنية ضد السلطة العثمانية* ،مجلة البحوث التاريخية ،(طرابلس، يناير 1985).
10– Johnson, Marion,"*Calico Caravans :The Tripoli-Kano trade After 1880*", The Journal of African History, Vol. XVII.